مجلة العلوم الإنسانية
بجامعة حائل

جامعة حائل
University of Ha'il

مجلة العلوم الإنسانية

دورية علمية محكمة تصدر عن جامعة حائل

السنة السابعة، العدد 24
المجلد الثاني، ديسمبر 2024

Print 1658 -788 X
Online E- 8819-1658

Arcif
Analytics

مجلة العلوم الإنسانية

دورية علمية محكمة تصدر عن جامعة حائل

للتواصل:

مركز النشر العلمي والترجمة

جامعة حائل، صندوق بريد: 2440 الرمز البريدي: 81481

https://uohjh.com/

j.humanities@uoh.edu.sa

ردمد : إلكتروني E-1658-8819 ورقي 1658- 788X رقم الإيداع 14398368

نبذة عن المجلة

تعريف بالمجلة

مجلة العلوم الإنسانية، مجلة دورية علمية محكمة، تصدر عن وكالة الجامعة للدراسات العليا والبحث العلمي بجامعة حائل كل ثلاثة أشهر بصفة دورية، حث تصدر أربة أعداد في كل سنة، وبحسب اكتمال البحوث المجازة للنشر.

وقد نجحت مجلة العلوم الإنسانية في تحقيق معايير اعتماد معامل التأثير والاستشهادات المرجعية للمجلات العلمية العربية معامل " آرسيف Arcif " المتوافقة مع المعايير العالمية، والتي يبلغ عددها (32) معياراً، وقد أطلق ذلك خلال التقرير السنوي الثامن للمجلات للعام 2023.

رؤية المجلة

التميز في النشر العلمي في العلوم الإنسانية وفقاً لمعايير مهنية عالمية.

رسالة المجلة

نشر البحوث العلمية في التخصصات الإنسانية؛ لخدمة البحث العلمي والمجتمع المحلي والدولي.

أهداف المجلة

تهدف المجلة إلى إيجاد منافذ رصينة؛ لنشر المعرفة العلمية المتخصصة في المجال الإنساني، وتمكن الباحثين –من مختلف بلدان العالم– من نشر أبحاثهم ودراساتهم وإنتاجهم الفكري لمعالجة واقع المشكلات الحياتية، وتأسيس الأطر النظرية والتطبيقية للمعارف الإنسانية في المجالات المتنوعة، وفق ضوابط وشروط ومواصفات علمية دقيقة، تحقيقا للجودة والريادة في نشر البحث العلمي.

قواعد النشر

لغة النشر

1- تقبل المجلة البحوث المكتوبة باللغتين العربية والإنجليزية.
2- يُكتب عنوان البحث وملخصه باللغة العربية للبحوث المكتوبة باللغة الإنجليزية.
3- يُكتب عنوان البحث وملخصه ومراجعه باللغة الإنجليزية للبحوث المكتوبة باللغة العربية، على أن تكون ترجمة الملخص إلى اللغة الإنجليزية صحيحة ومتخصصة.

مجالات النشر في المجلة

تهتم مجلة العلوم الإنسانية بجامعة حائل بنشر إسهامات الباحثين في مختلف القضايا الإنسانية الاجتماعية والأدبية، إضافة إلى نشر الدراسات والمقالات التي تتوفر فيها الأصول والمعايير العلمية المتعارف عليها دوليًّا، وتقبل الأبحاث المكتوبة باللغة العربية والإنجليزية في مجال اختصاصها، حيث تعنى المجلة بالتخصصات الآتية:

- علم النفس وعلم الاجتماع والخدمة الاجتماعية والفلسفة الفكرية العلمية الدقيقة.
- المناهج وطرق التدريس والعلوم التربوية المختلفة.
- الدراسات الإسلامية والشريعة والقانون.
- الآداب: التاريخ والجغرافيا والفنون واللغة العربية، واللغة الإنجليزية، والسياحة والآثار.
- الإدارة والإعلام والاتصال وعلوم الرياضة والحركة.

أوعية نشر المجلة

تصـــدر المجلة ورقيًّا حســـب القواعد والأنظمة المعمول بها في المجلات العلمية المحكمة، كما تُنشـــر البحوث المقبولة بعد تحكيمها إلكترونيًّا لتعم المعرفة العلمية بشكل أوسع في جميع المؤسسات العلمية داخل المملكة العربية السعودية وخارجها.

ضوابط النشر في مجلة العلوم الإنسانية وإجراءاته

أولاً: شروط النشر

أولاً: شروط النشر

1. أن يتّسم بالأصالة والجدّة والابتكار والإضافة المعرفية في التخصص.
2. لم يسبق للباحث نشر بحثه.
3. ألا يكون مستلّاً من رسالة علمية (ماجستير / دكتوراة) أو بحوث سبق نشرها للباحث.
4. أن يلتزم الباحث بالأمانة العلمية.
5. أن تراعى فيه منهجية البحث العلمي وقواعده.
6. عدم مخالفة البحث للضوابط والأحكام والآداب العامة في المملكة العربية السعودية.
7. مراعاة الأمانة العلمية وضوابط التوثيق في النقل والاقتباس.
8. السلامة اللغوية ووضوح الصور والرسومات والجداول إن وجدت، وللمجلة حقها في مراجعة التحرير والتدقيق النحوي.

ثانيًا: قواعد النشر

1. أن يشتمل البحث على: صفحة عنوان البحث، ومستخلص باللغتين العربية والإنجليزية، ومقدمة، وصلب البحث، وخاتمة تتضمن النتائج والتوصيات، وثبت المصادر والمراجع باللغتين العربيّة والإنجليزيّة، والملاحق اللازمة (إن وجدت).
2. فـــي حال (نشر البحث) يُزوَّد الباحث بنسخة إلكترونية من عدد المجلة الذي تم نشر بحثه فيه، ومستلاًّ لبحثه .
3. فـــي حال اعتماد نشر البحث تؤول حقوق نشره كافة للمجلة، ولها أن تعيد نشره ورقيّاً أو إلكترونيّاً، ويحقّ لها إدراجه في قواعد البيانات المحلّيّة والعالمية – بمقابل أو بدون مقابل– وذلك دون حاجة لإذن الباحث.
4. لا يحقّ للباحث إعادة نشر بحثه المقبول للنشر في المجلة إلا بعد إذن كتابي من رئيس هيئة تحرير المجلة.
5. الآراء الواردة فـــي البحوث المنشورة تعبر عن وجهة نظر الباحثين، ولا تعبر عن رأي مجلة العلوم الإنسانية.
6. النشر في المجلة يتطلب رسوما مالية قدرها (1000 ريال) يتم إيداعها في حساب المجلة، وذلك بعد إشعار الباحث بالقبول الأولي وهي غير مستردة سواء أجيز البحث للنشر أم تم رفضه من قبل المحكمين.

ثالثًا: توثيق البحث

أسلوب التوثيق المعتمد فـــي المجلة هو نظام جمعية علم النفس الأمريكية (APA7)

رابعا: خطوات وإجراءات التقديم

1. يقدم الباحث الرئيس طلبًا للنشر (من خلال منصة الباحثين بعد التسجيل فيها) يتعهد فيه بأن بحثه يتفق مع شروط المجلة، وذلك على النحو الآتي:

أ. البحث الذي تقدمت به لم يسبق نشرة (ورقيا أو إلكترونيا)، وأنه غير مقدم للنشر، ولن يقدم للنشر في وجهة أخرى حتى تنتهي إجراءات تحكيمه، ونشرة في المجلة، أو الاعتذار للباحث لعدم قبول البحث.

ب. البحث الذي تقدمت به ليس مستلا من بحوث أو كتب سبق نشرها أو قدمت للنشر، وليس مستلاً من الرسائل العلمية للماجستير أو الدكتوراة.

ج. الالتزام بالأمانة العلمية وأخلاقيات البحث العلمي.

د. مراعاة منهج البحث العلمي وقواعده.

هـ. الالتزام بالضوابط الفنية ومعايير كتابة البحث في مجلة العلوم الإنسانية بجامعة حائل كما هو في دليل المؤلفين لكتابة البحوث المقدمة للنشر في مجلة العلوم الإنسانية بجامعة حائل وفق نظام APA7

2. إرفاق سيرة ذاتية مختصرة في صفحة واحدة حسب النموذج المعتمد للمجلة (نموذج السيرة الذاتية).
3. إرفاق نموذج المراجعة والتدقيق الأولي بعد تعبئته من قبل الباحث.
4. يرسل الباحث أربع نسخ من بحثه إلى المجلة إلكترونيّاً بصيغة (word) نسختين و (PDF) نسختين تكون إحداهما بالصيغتين خالية مما يدل على شخصية الباحث.
5. يتم التقديم إلكترونياً من خلال منصة تقديم الطلب الموجودة على موقع المجلة (منصة الباحثين) بعد التسجيل فيها مع إرفاق كافة المرفقات الواردة في خطوات وإجراءات التقديم أعلاه.
6. تقوم هيئة تحرير المجلة بالفحص الأولي للبحث، وتقرير أهليته للتحكيم، أو الاعتذار عن قبوله أولياً أو بناء على تقارير المحكمين دون إبداء الأسباب وإخطار الباحث بذلك
7. تملك المجلة حق رفض البحث الأولي ما دام غير مكتمل أو غير ملتزم بالضوابط الفنية ومعايير كتابة البحث في مجلة حائل للعلوم الإنسانية.
8. في حال تقرر أهلية البحث للتحكيم يخطر الباحث بذلك، وعليه دفع الرسوم المالية المقررة للمجلة (1000) ريال غير مستردة من خلال الإيداع على حساب المجلة ورفع الإيصال من خلال منصة التقديم المتاحة على موقع المجلة، وذلك خلال مدة خمس أيام عمل منذ إخطار الباحث بقبول بحثه أوليًا وفي حالة عدم السداد خلال المدة المذكورة يعتبر القبول الأولي ملغي.
9. بعد دفع الرسوم المطلوبة من قبل الباحث خلال المدة المقررة للدفع ورفع سند الإيصال من خلال منصة التقديم، يرسل البحث لمحكّمين اثنين؛ على الأقل.
10. في حال اكتمال تقارير المحكّمين عن البحث؛ يتم إرسال خطاب للباحث يتضمّن إحدى الحالات التّالية:

أ. قبول البحث للنشر مباشرة.

ب. قبول البحث للنّشر؛ بعد التّعديل.

ج. تعديل البحث، ثمّ إعادة تحكيمه.

د. الاعتذار عن قبول البحث ونشره.

11. إذا تطلب الأمر من الباحث القيام ببعض التعديلات على بحثه، فإنه يجب أن يتم ذلك في غضون (أسبوعين من تاريخ الخطاب) من الطلب. فإذا تأخر الباحث عن إجراء التعديلات خلال المدة المحددة، يعتبر ذلك عدولا منه عن النشر، ما لم يقدم عذرا تقبله هيئة تحرير المجلة.
12. في حالة رفض أحد المحكمين للبحث، وقبول المحكم الآخر له وكانت درجته أقل من 70%؛ فإنّه يحق للمجلة الاعتذار عن قبول البحث ونشره دون الحاجة إلى تحويله إلى محكم مرجح، وتكون الرسوم غير مستردة.

13. يقدم الباحث الرئيس (حسب نموذج الرد على المحكمين) تقرير عن تعديل البحث وفقاً للملاحظات الواردة في تقارير المحكمين الإجمالية أو التفصيلية في متن البحث

14. للمجلة الحق في الحذف أو التعديل في الصياغة اللغوية للدراسة بما يتفق مع قواعد النشر، كما يحق للمحررين إجراء بعض التعديلات من أجل التصحيح اللغوي والفني. وإلغاء التكرار، وإيضاح ما يلزم. وكذلك لها الحق في رفض البحث دون إبداء الأسباب.

15. في حالة رفض البحث من قبل المحكمين فإن الرسوم غير مستردة.

16. إذا رفض البحث، ورغب المؤلف في الحصول على ملاحظات المحكمين، فإنه يمكن تزويده بهم، مع الحفاظ على سرية المحكمين. ولا يحق للباحث التقدم من جديد بالبحث نفسه إلى المجلة ولو أجريت عليه جميع التعديلات المطلوبة.

17. لا ترّد البحوث المقدمة إلى أصحابها سواء نشرت أم لم تنشر، ويخطر المؤلف في حالة عدم الموافقة على النشر

18. يحق للمجلة أن ترسل للباحث المقبول بحثه نسخة معتمدة للطباعة للمراجعة والتدقيق، وعليه إنجاز هذه العملية خلال 36 ساعة.

19. لهيئة تحرير المجلة الحق فـــي تحديد أولويات نشر البحوث، وترتيبها فنّياً.

المشرف العـــام

سعادة وكيل الجامعة للدراسات العليا والبحث العلمي

أ. د. هيثم بن محمد بن إبراهيم السيف

هـيئـــة الـتحريـــر

رئيس هيئة التحرير

أ. د. بشير بن علي اللويش

أستاذ الخدمة الاجتماعية

أعضاء هيئة التحرير

أ. د. سالم بن عبيد المطيري

أستاذ الفقه

د. وافي بن فهيد الشمري

أستاذ اللغويات (الإنجليزية) المشارك

أ. د. منى بنت سليمان الذبياني

أستاذ الإدارة التربوية

د. ياسر بن عايد السميري

أستاذ التربية الخاصة المشارك

د. نواف بن عوض الرشيدي

أستاذ تعليم الرياضيات المشارك

د. نوف بنت عبدالله السويداء

استاذ تقنيات تعليم التصاميم والفنون المشارك

د. إبراهيم بن سعيد الشمري

أستاذ النحو والصرف المشارك

محمد بن ناصر اللحيدان

سكرتير التحرير

الهيئة الاستشارية

أ.د فهد بن سليمان الشايع

جامعة الملك سعود – مناهج وطرق تدريس

Dr. Nasser Mansour
University of Exeter. UK – Education

أ.د محمد بن مترك القحطاني

جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية – علم النفس

أ.د علي مهدي كاظم

جامعة السلطان قابوس بسلطنة عمان – قياس وتقويم

أ.د ناصر بن سعد العجمي

جامعة الملك سعود – التقييم والتشخيص السلوكي

أ.د حمود بن فهد القشعان

جامعة الكويت – الخدمة الاجتماعية

Prof. Medhat H. Rahim
Lakehead University - CANADA
Faculty of Education

أ.د رقية طه جابر العلواني

جامعة البحرين – الدراسات الإسلامية

أ.د سعيد يقطين

جامعة محمد الخامس – سرديات اللغة العربية

Prof. François Villeneuve
University of Paris 1 Panthéon Sorbonne
Professor of archaeology

أ. د سعد بن عبد الرحمن البازعي

جامعة الملك سعود – الأدب الإنجليزي

أ.د محمد شحات الخطيب

جامعة طيبة – فلسفة التربية

عوامل ضعف الاستبصار في حالات الطلاق ودور الخدمة الاجتماعية للحد منها (دراسة نوعية من وجهة نظر متخصصي الخدمة الاجتماعية العاملين في عدد من مراكز الإصلاح الأسري بمدينة الرياض)

Factors leading to weakness of awareness in divorce cases and the role of social work in reducing them (A qualitative study as seen by a number of experts in social work who work in some reform centers in Riyadh city)

د. عيد بن شريدة العنزي
أستاذ الخدمة الاجتماعية المشارك، قسم العلوم الاجتماعية واللغات، كلية الملك فهد الأمنية، الرياض، المملكة العربية السعودية
https://orcid.org/0009-0000-6798-1243

Dr. Eid Sharidah Alanazi
Associate Professor of social work, department of Social Sciences,
King Fhad security college, Saudi Arabia

(تاريخ الاستلام: 2024/10/21، تاريخ القبول: 2024/11/27، تاريخ النشر: 2024/12/17)

المستخلص

سعت هذه الدراسة إلى تحقيق عدة أهداف أبرزها تحديد عوامل ضعف الاستبصار لمتخذي قرار الطلاق، وعلاقتها بزيادة حالات الطلاق أو انخفاضها، ومعرفة دور الخدمة الاجتماعية في رفع مستوى العقلانية (الاستبصار) للحد من تأثير تلك العوامل على عقل الفرد وإدراكه وقراراته. واستخدم الباحث منهج دراسة الحالة مع عينة عمدية بلغت (12) من المختصين في الخدمة الاجتماعية، والعاملين في عدة مراكز للإصلاح الأسري بمدينة الرياض. وتم جمع البيانات بواسطة أداة المقابلة المعمقة. وتوصلت الدراسة إلى عدد من النتائج أبرزها وجود علاقة بين ارتفاع مستوى الاستبصار، والحد من ظاهرة الطلاق، والعكس صحيح. كما توصلت الدراسة إلى وجود (16) عاملاً تؤثر سلباً على الاستبصار حيث توجد نوع من الغشاوة بين العقل ورؤية الواقع أو المشكلة من زوايا مختلفة. وبعض منها متعلق بشخصية الفرد، كالانفعال، والعاطفة، والغرور، والاستئثار بالصواب، وبعضها متعلق بالبيئة الاجتماعية كالأسرة، والأصدقاء، وزملاء العمل. ومن النتائج أيضاً أن للخدمة الاجتماعية دوراً مهماً في الحد من تأثير عوامل ضعف الاستبصار لمتخذي قرار الطلاق. وأوصى البحث بالاهتمام بالفرد برفع مستوى الوعي، والإدراك لديه قبل اتخاذه قرار الطلاق. وأن يقتصر دور المعالج على رفع مستوى الاستبصار للعميل، وإعطائه كامل الحق في اتخاذ قراره دون تدخل من المعالج. وزيادة أعداد المتخصصين في الخدمة الاجتماعية للعمل بمراكز الإصلاح الأسري، وحث الباحثين على الاهتمام بدراسة ظاهرة الطلاق بالتركيز على الفرد لرفع درجة وعيه واستبصاره بمشاكله.

الكلمات المفتاحية: الخدمة الاجتماعية، الطلاق، الاستبصار، نظرية الاختيار العقلاني.

Abstract

The study aims to achieve several purposes, which the most important are factors leading to weakness of awareness when individuals take a decision of divorce, the relationship between awareness and divorce, and the role of social work in raising the level of awareness to reduce divorce cases. The researcher conducted a case-study on a sample of twelve of professionals in social work who work in family consultation centers. The data was collected by an in-depth interview. There is a number of findings, the most notable of which was the high level of awareness led to a decline in divorces and vice versa. Also, the study found that there are (16) factors leading to weakens of awareness, including factors related to the person, such as emotion, passion, ego, right and wrong, and factors related to the social environment. Moreover, the study found that the practice of social work raises awareness and foresight in which it has helped many clients in changing their minds about being divorced as a solution to their social problems. The research including a number of recommendations such as focusing on the individuals and raising their levels of awareness and before making the decision to divorce. Also, there is recommended that the social workers should be focused on raising the client›s level of insight and giving him the full right to make his own decision without the interfering in the client›s decisions. It is also recommended to increase the number of social workers to work in family reform centers. as well as researchers should pay attention for studying the phenomenon of divorce and focus on the individuals to raise the level of awareness and insight into their problems.

Keywords: Social work, divorce, awareness, rational choice theory.

للاستشهاد: العنزي، عيد بن شريدة. (2024). عوامل ضعف الاستبصار في حالات الطلاق ودور الخدمة الاجتماعية للحد منها (دراسة نوعية من وجهة نظر متخصصي الخدمة الاجتماعية العاملين في عدد من مراكز الإصلاح الأسري بمدينة الرياض). *مجلة العلوم الإنسانية بجامعة حائل*، 02 (24)، ص153 – ص171.

التمويل: لا يوجد تمويل لهذا البحث

Funding: There is no funding for this research

المقدمة:

يُعد الطلاق من أخطر الظواهر السلبية التي تؤثر على كيان الأسرة التي هي النواة الحقيقية لبناء أي مجتمع، وانهيار الأسرة يعني وجود خلل في النسيج المجتمعي بشكل عام يؤثر على بناء المجتمع أمنياً، واقتصادياً، واجتماعياً (سلطان، 2017). ومما يفاقم خطورة هذه الظاهرة تناميها بشكل لافت في كثير من المجتمعات العربية التي منها دول مجلس التعاون الخليجي (المركز الإحصائي لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، 2018).

ويعاني المجتمع السعودي كحال كثير من الدول العربية من مشكلة الطلاق بشكل متزايد، كما أشار لذلك الكتاب الإحصائي السنوي لعام (2018) الصادر عن الهيئة العامة للإحصاء في المملكة العربية السعودية بأن نسبة الطلاق ارتفعت بشكل مطرد خلال السنوات الخمس السابقة حيث بلغ عدد حالات الطلاق خلال تلك السنوات 260 ألف حالة، ونسبة الارتفاع السنوي لحالات الطلاق بلغ 20 %، ويقابله انخفاض بمعدلات الزواج. ويُعد عام 2018 الأعلى في تاريخ المجتمع السعودي، إذ بلغت حالات الطلاق 28 %، أي ما مجموعهم 58 ألف صك طلاق من اجمالي عقود الزواج التي بلغت 150 عقد زواج في العام نفسه 2018، وهذا يعني أن كل 7 حالات زواج يقابلها 3 حالات طلاق أي 160 حالة طلاق يومياً (العماني، 1440).

ومن منطلق هذه الأرقام المخيفة لنسب الطلاق في المجتمع السعودي فإنه ينبغي على الباحثين دراستها كل في مجال تخصصه، كما على صناع القرار الاستفادة من نتائج البحث العلمي لإيجاد البرامج الوقائية لحماية المجتمع من خطورة التصدع الأسري الذي سينعكس أثره السلبي على كافة مجالات الحياة الأمنية، والاجتماعية، والاقتصادية. وهذا ما أكدته الدراسات التي ربطت الطلاق بالجريمة، وانحراف الأبناء والفتيات (البشير، 2009). كما أكدت بعض تلك الدراسات على وجود علاقة طردية بين ارتفاع معدل الطلاق، وارتفاع معدل الجريمة، وأن غالبية المجرمين أو العائدين إلى الجريمة ينتمون إلى أسر تعاني من التفكك، وعدم الاستقرار (عبد الله، 2011).

ولاهتمام الباحث في دراسة موضوع الطلاق من منظور الخدمة الاجتماعية فقد تم تقسيم البحث إلى خمسة أجزاء؛ حيث شمل الجزء الأول المقدمة التي تضمنت وصف لمشكلة البحث، وأهميته، وأهدافه، وتساؤلاته. أما الجزء الثاني فاحتوى على الإطار النظري (المفاهيم، الدراسات السابقة، النظرية المفسرة للبحث)، وفي الجزء الثالث تم توضيح الإجراءات المنهجية (نوع الدراسة، المنهج المستخدم، مجتمع البحث، أداة جمع البيانات). أما الجزء الرابع فركز على تحليل وتفسير البيانات، واحتوى الجزء الخامس على ملخص لأبرز النتائج، والتوصيات.

مشكلة البحث:

على الرغم أن مشكلة الطلاق تعود لأسباب متعددة ومختلفة منها المؤثرات الخارجية كالظروف المحيطة بالفرد مثل الأسرة، وزملاء العمل، والحالة المادية، ومنها عوامل داخلية تتعلق بشخصية الفرد كرؤيته العقلية للموقف (الاستبصار)، وهذا ما سيتم التركيز عليه في هذا البحث حيث لاحظ الباحث من خلال تعاونه كمستشار أسري بالمراكز الخيرية، والتطوعية، ومراكز الإصلاح الأسري بأن غالبية متخذي قرار الطلاق يفتقدون إلى العقلانية وإلى الحكمة، ورؤية المشكلة ببصيرة وإدراك، وما يترتب على ذلك من نتائج وأضرار لا تقتصر على الزوجين فحسب، بل تمتد إلى كافة أعضاء الأسرة، والمجتمع.

كما لُوحظ أن كثيراً من متخذي قرار الطلاق غالباً ما يندمون على قراراتهم بدعوى أنهم تسرعوا في الأمر، وأنها لم تستند على قرار عقلاني مدروس بحكمة وتروي. ومن هذا المنطلق جاءت فكرة موضوع البحث الذي سيركز على أسباب ضعف الاستبصار عند متخذي قرار الطلاق، ودور الخدمة الاجتماعية العلاجي في رفع مستوى العقلانية (الاستبصار) لمساعدة الأزواج قبل اتخاذ قرار الطلاق حتى تكون قراراتهم عقلانية، وناتجة عن وعي وإدراك تام للموقف، ورؤية المشكلة من كافة جوانبها من سلبيات أو إيجابيات.

ومما يعزز ويدعم وجهة نظر الباحث في اختيار هذا الموضوع نظرية الاختيار العقلاني التي ترى أن واقع الإنسان لا يكون في محيطه الخارجي الذي يتعامل معه، وإنما في مجموعة من الأفكار والصور الذهنية الداخلية التي يخزنها الفرد داخل عقله، ثم بعد ذلك تخرج بشكل سلوك، وانفعالات، وتصرفات، وقرارات تمثل واقع حياته (الرشيدي، 2002). وتؤكد هذه النظرية على أن الأفراد يتخذون خياراتهم وقراراتهم استناداً إلى حساباتهم العقلية لتحقيق أهدافهم، لذا فإن القوة المحركة لأي سلوك يتخذه الفرد هو نتيجة حسابه للموقف كما يراه ويدركه عقله؛ ليرجح بذلك مدى منفعة أو ضرر ما سيقوم به من سلوك، فإن رجح الضرر امتنع عن سلوكه أو قراره، وإن رجح الفائدة اتخذ ذلك القرار الذي يراه عقلانياً بالنسبة له حتى وإن كان يبدو للآخرين غير ذلك.

وما ينبغي التأكيد عليه أن التركيز على دراسة الاستبصار للحد من الطلاق لا يعني التقليل من شأن بقية العوامل الأخرى التي تقف وراء ظاهرة الطلاق، وإنما بسبب أن تلك العوامل قد طُرقت كثيراً من باحثين سابقين، وأيضا لتركيز البحث على مسار واحد له أهميته في التأثير على العوامل الأخرى، كما ترى ذلك نظرية الاختيار العقلاني بأنه كلما زادت درجة الوعي والاستبصار عند الإنسان ساعده ذلك على إدارة أموره بشكل سليم والتحكم بها والحد من التأثير السلبي للمؤثرات الخارجية على سلوكه، واختياراته، وقراراته.

أهمية البحث:

تُعد مشكلة الطلاق من المشكلات التي تؤرق المجتمعات لارتباطها بالأسرة التي هي نواة المجتمع، كما يؤثر الطلاق على كافة مجالات الحياة الاجتماعية، والاقتصادية، والأمنية؛ لذا فإنه

من الأهمية دراسة هذه الظاهرة للمساهمة في الحد منها. كما إنه من المأمول أن يلفت هذا البحث الانتباه إلى عامل مهم ينبغي التركيز عليه وهو الاختيار العقلاني المستند على مدى درجة وعي واستبصار الفرد بمشكلته والذي يُعد من أهم العوامل التي تحد من المؤثرات الخارجية. ومما يعطي أهمية أكثر لهذا البحث أيضاً تركيزه على عامل مهم وهو الفرد نفسه، فالفرد عندما يصل إلى درجة عالية من العقلانية والاستبصار بمشكلاته فإنه يكون لديه القدرة على ضبط انفعالاته، وتصرفاته، وسلوكه، بغض النظر عن المؤثرات الخارجية أو تصرفات الآخرين تجاهه؛ لذا فالتركيز على هذا العامل (الاستبصار) ربما سيحد بشكل كبير من ظاهرة الطلاق التي تهدد أمن أي مجتمع واستقراره.

ومن المتوقع أيضاً أن يكون لهذا البحث أهمية في إثراء البحث العلمي في المجالات الاجتماعية، والأبحاث العلمية التي درست ظاهرة الطلاق حيث أن كثيراً من تلك الأبحاث ركزت على دراسة العوامل التي تؤدي إلى الطلاق كالعوامل الخارجية؛ إلا أن ما سيضيفه هذا البحث هو تركيزه على عامل لم يطرقه الباحثين من قبل على حد علم الباحث، وهو عدم ربط الدراسات السابقة بين مستوى العقلانية أو درجة الاستبصار، واتخاذ قرار الطلاق. كما أنه من المتوقع أن تسهم نتائج هذا البحث في زيادة البرامج التوعوية الموجهة للأسر لرفع مستوى العقلانية (الاستبصار) لديهم للحد من ظاهرة الطلاق.

أهداف البحث:

تتمثل أهداف البحث في تحديد الآتي:

1. طبيعة العلاقة بين الاستبصار وارتفاع حالات الطلاق أو خفضها، وذلك حسب وجهة نظر المتخصصين في الخدمة الاجتماعية والعاملين في مراكز الإصلاح الأسري.
2. العوامل التي تؤثر على الرؤية العقلية (الاستبصار) للمشكلة عند اتخاذ الأفراد قرار الطلاق، وذلك حسب ما يراه عدد من المتخصصين في الخدمة الاجتماعية والعاملين بمراكز الإصلاح الأسري.
3. دور الخدمة الاجتماعية في رفع مستوى العقلانية (الاستبصار) للحد من ظاهرة الطلاق حسب رأي المتخصصين في الخدمة الاجتماعية والعاملين بمراكز الاصلاح الأسري.

تساؤلات البحث:

نظراً لأهمية ترابط كافة أجزاء البحث واتساقها مع بعضها البعض؛ فإنه من الأهمية أن تكون التساؤلات مستمدة من الأهداف، والتي سيجيب عليها أفراد العينة من المتخصصين في الخدمة الاجتماعية والعاملين في بعض مراكز الإصلاح الأسري بالرياض، وبذلك ستكون على النحو التالي:

1. ما مدى الاستبصار عند الأفراد متخذي قرار الطلاق؟
2. هل جميع متخذي قرارات الطلاق يفتقدون إلى البصيرة والرؤية العقلية لمشكلاتهم؟
3. هل يوجد علاقة بين تدني مستوى العقلانية (الاستبصار) وارتفاع معدلات الطلاق؟
4. ما العوامل التي تحد من مستوى الاستبصار عند اتخاذ قرار الطلاق؟
5. ما دور الخدمة الاجتماعية العلاجي في رفع مستوى الاستبصار للأفراد للحد من الطلاق؟

الإطار النظري (المفاهيم، النظرية المفسرة للبحث، الدراسات السابقة)

المفاهيم:

1. الخدمة الاجتماعية:

تُعد الخدمة الاجتماعية إحدى المهن الحديثة التي تقوم على أسس علمية لمواجهة المشكلات الاجتماعية سواءً كانت هذه المشكلات على مستوى الفرد أو الجماعة أو المجتمع (Kwok, 2003). وتعددت تعاريف الخدمة الاجتماعية كغيرها من العلوم الإنسانية، فمنها ما يرى بأنها «خدمة فنية تستهدف مساعدة الناس أفراداً أو جماعات لتحقيق علاقات إيجابية بينهم ومستوى أفضل من الحياة في حدود قدراتهم، ورغباتهم» (عثمان، 1982). وتعريف آخر يرى بأنها «تلك الجهود العلمية والعملية التي تهدف أولاً إلى مساعدة الإنسان على الحصول على نصيبه من الخير في المجتمع، وتهدف ثانياً إلى مساعدة المجتمع على القيام بمهمته نحو الأفراد» (خفاجي، 1980).

كما تُعرف بأنها «مهنة رئيسية تهدف إلى تنفيذ أنشطة معينة بهدف التغيير المخطط من خلال التدخل المهني مع الأفراد والأسر والجماعات الصغيرة على مستوى المنظمات، والمجتمع المحلي لتعزيز الأداء الاجتماعي» (Rosalie, 2001). وعرفها (Friedlander, 1955) بأنها «مهنة إنسانية تستند على المعرفة العلمية، والمهارات في العلاقات الإنسانية لتقدم خدماتها للأفراد والجماعات بطريقة مهنية لمساعدتهم على توافقهم مع ذواتهم والآخرين، وتحقيق مستوى من الرضا النفسي، والاجتماعي، والاعتماد على أنفسهم في المستقبل».

وتهتم الخدمة الاجتماعية بدعم وتعزيز العلاقات الاجتماعية بين الأفراد، والجماعات، والنظم الاجتماعية، وتحمل على عاتقها مسئولية العمل الاجتماعي، والمساهمة في تقديم الخدمات الاجتماعية بطريقة مهنية (Fink, et al, 1967). وبذلك يتضح بأن الخدمة الاجتماعية مهنة تركز على الجانب العلمي، والعملي أي الممارسة الميدانية في سبيل النهوض بمستوى الأفراد، والجماعات، والمجتمع. إذاً الخدمة الاجتماعية هي المهنة أو الأداة التي من خلالها يمكن مساعدة الأفراد والأسر والجماعات على حل مشكلاتهم الاجتماعية كمشكلة الطلاق.

وخلاصة القول فإن مهنة الخدمة الاجتماعية تسعى إلى

مساعدة الإنسان لتطوير قدراته، وتنمية مهاراته بأساليب علاجية مختلفة منها ما هو موجه لبيئة العميل، ومنها لذات العميل كرفع درجة وعيه واستبصاره في مشكلته لمساعدته في حلها ليتحقق له أكبر قدر ممكن من الرفاه الاجتماعي (Friedlander, 1955). كما تهتم مهنة الخدمة الاجتماعية بتوفير الرعاية الاجتماعية للأفراد، والأسر، والجماعات والمجتمعات في كافة النواحي الوقائية، والإنمائية، والعلاجية (Fink, E, et al., 1967). وفي هذا البحث فإن الخدمة الاجتماعية تُعد الأداة المهنية لرفع مستوى العقلانية «الاستبصار» لدى الأزواج للحد من ظاهرة الطلاق.

2. خدمة الفرد:

تُعد خدمة الفرد أولى الطرق التي ظهرت في مجال الخدمة الاجتماعية، وتُعد هي الركيزة الأساسية للتدخل المهني بهدف تنمية قدرات الفرد لتحقيق ذاته، ومواجهة احتياجاته وحل مشكلاته (Hamilton, 2017). ويُجمع الأخصائيون الاجتماعيون على أن خدمة الفرد يمكن تعريفها على أنها «طريقة أو عملية للتعامل مع الأفراد الذين يقعون في مجال اختصاص الخدمة الاجتماعية الذين يعانون من مشاكل عجزت جهودهم الخاصة عن إيجاد حلول موفقة لها، وهدف هذا التعامل إنهاض وتنمية قوى العملاء الشخصية واستغلال الموارد البيئية من أجل تذليل الصعاب والوصول بالعملاء إلى أفضل حالة من التكيف» (الحاروني، 1977). ويعرفها حسن (1979) على إنها «إحدى طرق الخدمة الاجتماعية التي تتضمن عمليات تستهدف تبصير العميل بمشكلاته، وتحرير طاقاته المعطلة حتى يبذل أقصى ما لديه من طاقة لتحقيق النضج الاجتماعي، والاستفادة من مصادر المجتمع للتغلب على ما قد يعترضه من صعاب».

3. العميل في خدمة الفرد:

يُطلق مفهوم العميل في خدمة الفرد على كل من تقدم إلى مؤسسة اجتماعية لطلب المساعدة نظراً لعجزه من خلال إمكانياته وقدراته الخاصة عن حل مشكلاته، أو تلبية احتياجاته، أو تطوير ذاته، وقدراته، وقد يكون العميل طفلاً، أو شاباً، أو مسناً، أو رجلاً أو امرأة، أو أسرة. إن العميل يُعد محور اهتمام خدمة الفرد بهدف مساعدته في التغلب على ما يعاني من مشكلات من خلال مجموعة من الإجراءات المهنية التي تسعى لرفع أداءه بتعديل سلوكه، وأفكاره، واتجاهاته، وتعزيز ما لديه من جوانب قوة، وإكسابه مهارات جديدة. وقد يكون التعديل بسلوك العميل في خدمة الفرد تعديلاً جزئياً أو كاملاً وذلك حسب نوعية المشكلة، وإمكانيات العميل، والمؤسسة، وموارد المجتمع المتاحة (عبد الباقي، 2010). ويُقصد بالعميل في هذا البحث الزوج متخذ قرار الطلاق، أو الزوجة التي تطلب الطلاق، أو الخلع من زوجها.

4. الاستبصار:

الاستبصار مصدر للفعل أبصر أي رأى وأدرك الأشياء بحاسة البصر، ولا يمكن للإنسان أن يشاهد الأشياء ببصره إلا بوجود الضوء، فالأشياء التي تقع بالظلام لا تشاهدها العين. وهذا المعنى ينطبق تماماً على الاستبصار المهني في خدمة الفرد، إلا أنه يتم الاستعاضة عن الرؤية البصرية بالعين بالروية العقلية للأشياء. والاستبصار في حدمة الفرد يعني مساعدة العميل على تسليط الأضواء (المعنوية) على المناطق الخافية التي تكمن فيها أسباب المشكلة وأبعادها ومساعدته على فهم الموقف، وإدراكه إدراكاً عقليا من كافة جوانبه وأبعاده، وما يتضمنه من جوانب ضعف أو قوة (الحاروني، 1977). وحسب نظرية الاختيار العقلاني فإن الاستبصار بالموقف أو المشكلة يجعل الفرد يتخذ القرار الصائب نتيجة لإدراكه العقلي لكافة أبعاد المشكلة وبغض النظر عن المؤثرات الداخلية كالمشاعر، أو المؤثرات الخارجية المرتبطة بالبيئة الاجتماعية التي يكون تأثيرها محدوداً في حال كانت درجة استبصار الفرد بالموقف عالية. لذلك فإن الفرد الذي ينظر لما يواجهه من مواقف أو مشكلات نظرة تروي واستبصار سينجح بإدارة حياته بطريقة عقلانية واعية ويصبح هو من يتحكم بحياته، وقراراته، وسلوكه، وعلاقاته، وانفعالاته، وليس الآخرين من حوله أو بقية المؤثرات الخارجية الأخرى (الرشيدي، 2002). ويُقصد بالاستبصار في هذا البحث هو ما سيصل إليه العميل من إدراك، ووعي، ونظرة عقلانية لمشكلته قبل أن يتخذ قرار الطلاق.

5. الأسرة:

عندما نسمع أو نقرأ كلمة الأسرة فإننا لا نجد صعوبة في معرفة ما تعنيه هذه الكلمة فهي تعني الكثير لكل فرد منا، ولكن الصعوبة تتمثل عندما نحاول إيجاد صياغة لما تعنيه كلمة الأسرة في جملة معبرة تعبيراً دقيقاً محدداً. وعلى الرغم من عدم اتفاق علماء العلوم الاجتماعية على تعريف محدد لمفهوم الأسرة إلا أنه يوجد عدد كبير من التعاريف المختلفة لكثير من العلماء، فقد عرفها أرسطو على إنها «تنظيم طبيعي تدعو إليه الطبيعة الإنسانية»، ويقصد بذلك أن الأسرة تُعد هي الوحدة الأساسية التي تعني بإشباع الحاجات الأولية لأفرادها من جهة، واستمرار بقاء الأفراد، بل والنوع الإنساني من جهة أخرى. ويرى أوجست كونت بأن الأسرة هي «الخلية الأولى في جسم المجتمع، وهي النقطة التي يبدأ منها التطور» ويشير هذا التعريف إلى أن الأسرة تُعد أساس بناء المجتمع، فإن صلحت صلح المجتمع، وإن اعتلت تلك الخلية (الأسرة) اعتل المجتمع، ومرض، وانهار. ويعرفها مصطفي الخشاب بقوله «الأسرة عبارة عن مؤسسة اجتماعية تنبعث من ظروف الحياة، والطبيعة التلقائية للنظم والأوضاع الاجتماعية»، ويمكن القول بأن الأسرة هي الوحدة الأولى بالمجتمع وتكون العلاقة فيها مباشرة، ويكتسب فيها الفرد مهاراته ومعارفه وميوله وعواطفه واتجاهاته ويجد فيها أمنه، وسكنه، واستقراره (عجوبة، 1990).

6. الطلاق:

إن مصطلح الطلاق كغيره من المصطلحات التي تزخر بها اللغة العربية فيُعرف لغوياً؛ بمعنى الحلّ ورفع القيد، وهو مشتق من الإطلاق، والذي يعني الإرسال والترك، فأطلقت الأسير إذ

فككت أسره، فيقال: طلق المسجون أي تحرّر من قيده (ابن فارس، 1979). ويأتي الطلاق والإطلاق بمعنى واحد وهو رفع القيد، لكن جعلوه في المرأة طلاقاً، وفي غيرها إطلاقاً كإن يقول قائل أطلقت البعير من عقاله، وطُلقت المرأة من زوجها أي تحلّلت منه، وخرجت عن عصمته (السرطاوي، 1997).

ويُعرّف الطلاق اصطلاحاً بأنه «حل رابطة الزواج في الحال أو المآل بلفظ مخصوص أو ما يقوم مقامه، فالذي يرفع قيد النكاح في الحال هو الطلاق البائن والذي يرفعه في المآل هو الرجعي بعد انقضاء العدة أو بعد انضمام طلقتين إلى الأولى» (فيض الله، 1986). ويمكن تعريف الطلاق باختصار بأنه انفصال الزوجين عن بعضهما بطريقة مشروعة، وإجراءات قانونية. وعلى الرغم أن الطلاق خلاف مقصود النكاح إلا أنه قد يعد حلاً في بعض الحالات عند تعثر الإصلاح، واستنفاذ كافة السبل للحل لتفادي كثيراً من الأضرار النفسية، والمادية على كافة أعضاء الأسرة. لذا فإن الطلاق حتى وأن بدأ حلاً لبعض الحالات التي تستفحل فيها المشكلات الأسرية ويصعب استمرار الحياة الزوجية، إلا أنه يُعد مشكلة أسرية في كثير من الحالات، ومما يزيد من حدتها وجود الأطفال، وما يترتب عليه من عدم استقرارهم النفسي والاجتماعي، والفشل في التعليم بداية، ثم التشتت، والضياع، والانحراف.

النظرية المفسرة للبحث (نظرية الاختيار العقلاني):

تهتم نظرية الاختيار العقلاني في العلوم الاجتماعية في فهم السلوك الإنساني (Green, 2002). وكما يرى أصحاب هذه النظرية فإن المؤثر في سلوك الفرد ليس المحيط الخارجي، وإنما مجموعة الصور الذهنية التي يخزنها داخل عقله، ويستطيع أن يغير واقعه الخارجي بتغيير أفكاره من الداخل. وتؤكد على أن الفرد يستطيع أن يضبط، ويتحكم بانفعالاته وتصرفاته وسلوكياته، ولكن قدرته تكون محدودة في ضبط المؤثرات الخارجية أو سلوكيات الناس من حوله (Glasser, 1999). وترى نظرية الاختيار العقلاني إن واقع الإنسان ليس مرتبط بظروفه الخارجية، وإنما مرتبط بالفرد نفسه فعلى سبيل المثال الإنسان يستطيع أن يكون سعيداً بغض النظر عن المؤثرات الخارجية؛ لأن السعادة كما تفسرها النظرية هي عبارة عن مجموعة من الصور الذهنية الداخلية في العقل، فإذا استطاع أن يوجدها داخل عقله انعكس ذلك على سعادته في الواقع (الرشيدي، 2002). وقد أسهم العالم الأمريكي (Allingham, 2002) في تطوير نظرية الاختيار العقلاني لتشمل تفسير السلوك الإنساني بأبعاده النفسية، والاجتماعية، وركزت على أن مشكلة الإنسان تكون نتيجة لمعاني خاطئة تكمن بعقله، وتشوه الحقائق، وتحرفها فينعكس ذلك على سلوكه وتصرفاته. فعلى سبيل المثال الفرد الذي يعيش قلق، وتوتر بسبب تجاهل صديق له لم يلق عليه التحية، فهنا الفرد هو من وضع نفسه في حالة من التوتر، والقلق، وليس بسبب المؤثر الخارجي المتمثل بتجاهل صديقه الذي ربما لم يكن يقصد أن يتجاهله؛ لأنه لم ينتبه له أساساً.

وبذلك فإن نظرية الاختيار العقلاني ترى أن الفرد حسب فهمه وإدراكه يختار السلوك الذي يرى أنه يحقق له منفعة، ويتجنب ما يرى أنه يعود عليه بالضرر. لذا فإنه يمكن القول بوجود علاقة عكسية بحيث كلما ارتفعت المنفعة من وجهة نظر الفرد انخفض الضرر والعكس صحيح. ومن هذا المنطلق فإذا أدرك الزوج أو الزوجة إن الطلاق يمثل خسارة، فإن المنفعة ترتفع بعدم الطلاق. ومما ينبغي توضيحه أن المنفعة لا يقصد بها المنفعة الاقتصادية فحسب، وإنما هي عدد من المنافع العاطفية والنفسية والاجتماعية، والشعور بالتقدير، والاحترام المتبادل بين الزوجين.

ومما ينبغي التأكيد عليه أن اختيار الفرد لسلوكه بإرادته حسب إدراكه العقلي لا يعني أنه صائباً في كل الأحوال، فعلى سبيل المثال المجرم عندما يُقدم على جريمته فهو يرى بعقله أن هذا السلوك الإجرامي يعود عليه بفائدة أكثر من ضرره، وهذا يعني أن قراره يبدو عقلانياً من وجهة نظره، ولكن في حقيقة الأمر لا يكون عقلانياً بالنسبة للآخرين أو المجتمع. ومثال آخر عندما تضلل الزوجة زوجها بمعلومات خاطئة عن سلوك أبنائها، وهي تعتقد إنها تحميهم، بينما هي تعطل دور الزوج التوجيهي والتربوي؛ مما سينعكس بالضرر على الأبناء. وكذلك الزوج الذي يتخذ قرار الطلاق لوجود بعض العيوب بزوجته، ويغفل عن رؤية الإيجابيات الأخرى، بل والآثار السلبية التي ستنعكس على كافة أفراد الأسرة خاصة الأطفال منهم.

واستنادا إلى ما سبق فإن نظرية الاختيار العقلاني تؤكد على أهمية تبصير الشخص، وتوسيع إدراكه العقلي وزيادة الوعي والبصيرة لديه ليتعامل مع المواقف بفهم وإدراك، ومن ثم يتحكم في انفعالاته، وسلوكه، وتصرفاته، وقراراته. لذلك تُعد الخدمة الاجتماعية أحد التخصصات العلمية والمهنية التي تُعد أداة، ووسيلة فاعلة في رفع مستوى وعي وإدراك الناس، وتبصيرهم بمشاكلهم، لمساعدتهم في حلها.

السياقات الفكرية لنظرية الاختيار العقلاني:

تركز نظرية الاختيار العقلاني على أهمية رفع المستوى الفكري للإنسان، وزيادة بصيرته ليدرك الأبعاد الحقيقية للمواقف والمؤثرات الخارجية، وتؤكد على أربعة سياقات فكرية (سياق اليقين، سياق الشك، سياق الاستراتيجية، السياق الجماعي) (Allingham, 2002).

1. سياق اليقين:

في هذا السياق تكون الرؤية واضحة للفرد بحيث يدرك أبعاد اختياره لسلوكه من كافة الجوانب والفائدة المرجوة منه، وبناءً على ذلك يتخذ قراره بكل يقين ودون تردد، وهذا الفرد تكون قراراته صائبة لارتفاع مستوى العقلانية لديه، واستبصاره بعواقب اختياراته وقراراته، وهذا لا يحتاج إلى التدخل المهني للخدمة الاجتماعية (Helzner,1983).

2. سياق الشك:

ويكون الفرد غير متيقن ومتشكك باختياراته، فيصاب بحالة من الحيرة والتردد، وهذا مما يوجد لديه نوع من الغشاوة لا تجعله يدرك عواقب الأمور من اختياراته وقراراته، وفي هذا السياق لا بد المساعدة المهنية لرفع مستوى العقلانية لديه ليدرك ما ستعود عليه قراراته، واختياراته من عواقب (Allingham, 2002).

3. سياق الاستراتيجية:

يتكون لدىّ الفرد في هذا السياق عدد من الخيارات، والبدائل، فيصبح في حيرة من أمره، ويواجه صعوبة في معرفة عواقب ما سيقدم عليه من اختيار، وأي البدائل يمثل له منفعة أكثر من الخيارات الأخرى. وفيما يتعلق بقرار الطلاق فقد يجد الزوج نفسه في حالة من الارتباك ما بين الاستمرار بالحياة الزوجية، أو الطلاق. وهنا يحتاج إلى تدخل مهني لرفع البصيرة لديه ليدرك واقعه بأبعاده المختلفة من إيجابيات وسلبيات لمساعدته على اتخاذ القرار المناسب (Gilbo, 2010)

4. السياق الجماعي:

في هذا السياق يبني الفرد خياراته بناءً على تأثره بتوجهات الجماعة أو الآخرين من حوله، فقد يتخذ الزوج قرار الطلاق متأثراً بضغوط اجتماعية دون أن يعي ما سيترتب على قراره من أضرار، وفي هذه الحالة فلا بد من مساعدته على فهم واقعه، ومشاكله فهماً عقلياً دون التأثر بالآخرين، وما يمارس عليه من ضغوط (Jone, 2021).

الدراسات السابقة:

دراسة الشمري، والحربي (2021) التي بعنوان «الطلاق في المملكة العربية السعودية: تطور معدلاته وخصائصه وتباينه الجغرافي». هدف البحث إلى تتبع حالات الطلاق وتطورها من الناحية الزمنية في المجتمع السعودي، وذلك في الفترة الزمنية بدايةً من عام 1413 حتى 1431، وسعت الدراسة إلى التعرف على التوزيع الجغرافي حسب الأماكن لحالات الطلاق، ومعرفة خصائصهم الاجتماعية والاقتصادية في المجتمع السعودي. واعتمدت الدراسة على تحليل بيانات التعداد السكاني للأعوام (1413، 1425، 1431)، وتوصلت الدراسة إلى عدد من النتائج منها تزايد عدد حالات الطلاق بشكل تصاعدي خلال الفترة الزمنية الممتدة من عام 1413إلى عام 1431، وارتفاع حالات الطلاق في منطقة الرياض، ومكة المكرمة، ومنطقة الشرقية بشكل ملحوظ في عام 1431 مقارنة ببقية المناطق. وأوصت الدراسة بأهمية نشر الوعي لتوضيح أهمية تماسك الأسرة، وتوضيح دور الأزواج في الحياة الأسرية، وعدم التسرع باتخاذ قرار الطلاق، بالإضافة إلى أهمية تفعيل دور مؤسسات المجتمع.

وفي دراسة سلطان (2017) «ظاهرة الطلاق المبكر في ريف محافظة أسيوط»، سعى البحث إلى تحقيق عدد من الأهداف منها التعرف على واقع الطلاق في محافظة أسيوط من حيث أسبابه، وآثاره، والتوصل إلى حلول مقترحة. واستخدم الباحث منهج المسح الاجتماعي، وتم جمع البيانات بواسطة أداة الاستبانة من عينة بلغ حجمها (278) مطلقة. وتوصلت الدراسة إلى أن أسباب الطلاق المبكر تعود إلى أسباب نفسية كعدم التوافق في العلاقة الحميمة، وسوء معاملة الزوج، وسرعة انفعاله، وتعديه بالضرب على الزوجة، وكثرة خروج الزوج من المنزل، وعدم تحمله للمسئولية، واختلاف المستوى التعليمي، وبخل الزوج، وإجبار الزوجة على الاقتراض من أهلها، وأخذ المال من الزوجة بالإكراه، وكذلك كثرة ديون الزوج، وضعف حالته الاقتصادية. وبالنسبة للحلول المقترحة، فقد اوصت الباحثة إلى حث الأزواج على تحمل المسئولية، وتحسين معاملاتهم لزوجاتهم، وعدم تدخل الأهل بين الزوجين، وتحسين الأزواج لظروفهم الاقتصادية حتى يستطيعوا أن ينفقوا على زواجاتهم وتلبية متطلبات الأسرة.

دراسة الحربي (2015) بعنوان «العوامل الاجتماعية المرتبطة بظاهرة الطلاق بين المتزوجين حديثاً»، وهدفت الدراسة إلى معرفة التغيرات في العلاقات الاجتماعية للمتزوجين حديثاً، وكشف الجوانب، والعوامل الاجتماعية التي أدت إلى الطلاق المبكر. كما سعت الدراسة للوقوف على طرق مواجهة ظاهرة الطلاق المبكر والآثار الناجمة عنه. واستخدم الباحث المنهج الوصفي، وتمثلت أداة البحث باستبانة تم توزيعها على عينة البحث التي بلغ حجمها (220) مطلق ومطلقة.

ومن أبرز نتائجها أن من أسباب الطلاق المبكر؛ عدم التوافق والتفاهم بين الزوجين، وإقامتهما بالسكن مع أهل الزوج أو الزوجة إضافةً إلى التغير الثقافي، والاقتصادي، والاجتماعي الذي طرأ على المجتمع السعودي. كما أن الطلاق المبكر يحدث بين صغار السن، والمتعلمين بنسبة أكبر منها لدى غير المتعلمين أو كبار السن. ومن آثار الطلاق المبكر القطيعة بين أهل الزوجين، والآثار النفسية على الزوج، والزوجة كزيادة القلق، والشعور بالندم. وأوصت الدراسة بإلزام المقبلين على الزواج بالالتحاق بدورات ما قبل الزواج، ونشر الوعي بالأسس التي ينبغي أن تقوم عليها العلاقات الزوجية، وتقديم استشارات أسرية، وعمل مؤتمرات وندوات تثقيفية وتوعوية، وإنشاء دور للحضانة تكون مخصصة لأطفال الأسرة المطلقة، وتقدم لهم برامج اجتماعية، ونفسية تأهيلية.

دراسة الخطيب (2009) «التغيرات الاجتماعية وأثرها على ارتفاع معدلات الطلاق من وجهة نظر المرأة السعودية». هدفت الدراسة إلى التعرف على أثر التغيرات الاجتماعية، وعلاقتها في ارتفاع معدلات الطلاق في المجتمع السعودي. واستخدم الباحث منهج دراسة الحالة، وتم جمع البيانات بأداة المقابلة للإجابة على أسئلة الاستبانة المفتوحة من عينة بلغت ثلاثين من النساء المطلقات. ومن نتائجها أن الطلاق لا يحدث نتيجة لعامل واحد وإنما لعدد من العوامل منها؛ تغير وظائف الأسرة، وطغيان

السلوك الاستهلاكي، وانتشار وسائل الاتصال، وعدم تحمل المسئولية، والجفاف العاطفي، وإدمان المخدرات، كما أن وجود بدائل أمام المرأة ساهم في قدرتها على اتخاذ قرار الاستقلال عن الزوج، وطلب الطلاق.

دراسة العقيل (2008) «ظاهرة الطلاق في المجتمع السعودي»، واستخدم الباحث منهج المسح الاجتماعي لعينة شملت 25 قاضياً، و286 حالة من المطلقين والمطلقات، و579 من الموجهين والموجهات. هدفت الدراسة إلى التعرف على حجم الظاهرة في المجتمع السعودي، والآثار المترتبة عليها، وعلاجها. وبينت نتائجها أن ظاهرة الطلاق تنمو بشكل متزايد في المجتمع السعودي نتيجة لمتغيرات اقتصادية، واجتماعية، وثقافية، كما بينت أن الطلاق يؤثر على وظيفة الأسرة، واستقرارها، وقدرتها على تربية الأبناء. واقترحت الدراسة للحد من مشكلة الطلاق إلى التركيز على التنشئة الاجتماعية السليمة التي تكون على أسس تربوية، ونفسية، واجتماعية، كما اقترحت التنسيق بين كافة مؤسسات المجتمع لتقديم البرامج المختلفة والمتكاملة لمساعدة الأسر على تلبية احتياجاتهم، وحل ما يواجهم من مشكلات.

دراسة الرديعان (2008) «طلاق ما قبل الزفاف: أسبابه وسمات المطلقين»، وسعت الدراسة إلى التعرف على الأسباب الدافعة إلى هذا النوع من الطلاق، والتعرف على سمات وخصائص المطلقين. وتمثلت أداة جمع البيانات بالمقابلة المعمقة لجمع بيانات تفصيلية من عينة الدراسة التي بلغ حجمها (11) حالة من المطلقين في مدينة الرياض، وتراوحت أعمارهم ما بين 24 سنة إلى 32 سنة. ومن أبرز النتائج التي توصلت إليها الدراسة أن أسباب الطلاق قبل الزواج يكمن في عدم رضا الأزواج عن طريقة اختيار شريكة الحياة إذ في الغالب يتم من خلال الأهل، وكذلك عدم التجانس الفكري بين الزوجين، ويتصف الأزواج المطلقين بالدافعية وسرعة اتخاذ القرار، إضافة إلى عدم رضاهم عن بعض العادات والتقاليد الاجتماعية المتعلقة بإجراءات الزواج، كما أنهم ينفقون جزءاً من دخلهم الشهري على أسرهم.

التعليق على الدراسات السابقة:

ركزت الدراسات السابقة في مجملها على دراسة الأسباب الدافعة للطلاق، وعدد من التوصيات والمقترحات للحد من الطلاق. إلا أن ما يميز هذا البحث تركيزه على عقل الإنسان بالدرجة الأولى، هذا العقل الذي تميز به عن سائر المخلوقات، لذلك فإن العقل يُعد عاملاً مهماً ورئيسياً في قرارات الإنسان واختياراته متى ما عمل بطريقة صحيحة، وهذا ما أكدته نظرية الاختيار العقلاني التي ترى بأن الإنسان راشد بطبعه فإذا استطاع أن يدير حياته، وسلوكه إدارة عقلية ستكون قراراته صائبة، واختياراته موفقة.

الإجراءات المنهجية

نوع البحث:

يُعد هذا البحث من البحوث الكيفية التي تستخدم عدد من المناهج أبرزها؛ منهج دراسة الحالة الذي يعتمد على المقابلة أو الملاحظة كأدوات لجمع البيانات والمعلومات لتحليلها، وتفسيرها لاستخلاص النتائج (الدبل، 2013). وسيتم في هذا البحث الكيفي (النوعي) وصف ظاهرة الطلاق وتفسيرها من خلال تحديد العوامل المؤثرة على الرؤية العقلية السليمة للمشكلة أي مستوى الاستبصار للأفراد عند اتخاذهم قرار الطلاق، ودور الخدمة الاجتماعية العلاجي في رفع مستوى العقلانية للحد من الظاهرة.

المنهج المستخدم:

يرى الباحث أن أنسب المناهج الذي يمكن استخدامه في هذا البحث هو منهج دراسة الحالة نظراً لاعتباره أبرز مناهج البحث العلمي الذي يُستخدم في الأبحاث والدراسات الكيفية، وكذلك ما يتميز به هذا المنهج من إعطاء مساحة من الحرية للمبحوث للتحدث عن الظاهرة بعمق مما يُعطي بيانات تفصيلية. كما أنه يتيح مجال للتفاعل بين الباحث والمبحوث مما قد يضيف بيانات جديدة كانت غائبة عن الباحث، ولكنها في ضوء أهداف بحثه وتساؤلاته. ويتخذ منهج دراسة الحالة من الفرد، أو المؤسسة موضوعاً للدراسة، ويكثر استخدامه في علم النفس، والخدمة الاجتماعية، وهو يدرس حالة عدد معين أو فئة من محددة من الناس دراسة معمقة (الدبل، 2013).

العينة وأداة جمع البيانات:

نظراً لصعوبة تحديد إطار مجتمع البحث، والحاجة إلى الحصول على بيانات مفصلة وعميقة من أفراد العينة أثناء المقابلة، فقد لجأ الباحث إلى استخدام العينة العمدية، وهي إحدى أنواع العينات غير الاحتمالية التي تُسمى بعينة الخبرة لاعتمادها بشكل كبير على خبرات الباحث. ومن مميزاتها إنها تُعطي مجالاً للباحث أن يختار افراد العينة اختياراً حراً، فهو من يقدر حاجته إلى المعلومات ويختار أفراد العينة بشكل عمدي بما يرى أنه يخدم أهداف بحثه لفهم الظاهرة في محيطها (جلبي، 2012). لذلك تم اختيار العينة بشكل عمدي وبلغ حجمها في هذا البحث (12) متخصصاً في الخدمة الاجتماعية والعاملين في مراكز الإصلاح الأسري في مدينة الرياض (أحياء بدر والشفاء والنسيم، ومركز واعي للاستشارات الأسرية). ومما ساعد الباحث في اختيار أفراد العينة طبيعة عمله كمستشار أسري متطوع مع تلك المراكز الخاصة بالإصلاح الأسري.

وفيما يتعلق بأداة جمع البيانات فقد تمثلت في المقابلة التي يرى الباحث أنها الأنسب لجمع المعلومات من أفراد العينة حيث إنها أكثر الأدوات تناسباً مع منهج دراسة الحالة. كما إنها تُمكن الباحث من الحصول على معلومات أكثر عمقاً وتفصيلاً، وتتيح تفاعل المبحوثين مع الباحث مباشرة، مما يجعلهم أكثر استشعاراً

لأهمية البحث، وأكثر فهماً لأبعاده. كما تمكن المبحوثين من الاستفسار عن أي غموض في الأسئلة، وتمنح الباحث فرصة أن يضيف أي أسئلة جديدة لم يكن مخطط لها مسبقاً، ولكنها في إطار أهداف بحثه، وهذا مما سيثري النتائج التي يتم التوصل إليها (العنزي، 2023).

ومما تجدر الإشارة إليه بأنه تم تصميم استبانة مفتوحة للمقابلة الفردية مع أفراد العينة، وتضمنت عدد من الأسئلة تم التأكد من اتساقها مع أهداف البحث وتساؤلاته من خلال تحكيمها للتحقق من صدقها، وموثوقيتها، إذ تم عرضها على (3) من المتخصصين في الخدمة الاجتماعية، والعاملين بمراكز الإصلاح الأسري، وكذلك عرضها على (6) من المختصين بمناهج البحث العلمي. وبعد الأخذ بملاحظات المحكمين تم استيفاء استبانة المقابلة بشكلها النهائي، وجاهزيتها للتطبيق عند إجراء المقابلة مع أفراد العينة لجمع البيانات.

تحليل البيانات:

بعد مقابلة عدد من المتخصصين في الخدمة الاجتماعية، والعاملين في مجال الإصلاح، والاستشارات الأسرية في عدد من مراكز الإصلاح الأسري بمدينة الرياض، ومناقشتهم عن المشكلة في ضوء أهداف البحث وتساؤلاته، فإنه يمكن تحليل البيانات التي تم جمعها وربطها بتساؤلات البحث على النحو التالي:

تحليل البيانات المتعلقة بالتساؤل الأول «ما مدى الاستبصار عند الأفراد متخذي قرار الطلاق؟»

من خلال إجابة أفراد العينة اتضح اتفاقهم على تدني مستوى العقلانية (الاستبصار) لدى كثير من متخذي قرار الطلاق، قال أحد أفراد العينة: «كثير من حالات الطلاق لا يُحكم فيها العقل، ولا المنطق، وإنما تُحكم فيها المشاعر، ولو حكم الإنسان عقله؛ لكان آخر أمر يلجأ له هو الطلاق»، وقال آخر «يغيب العقل في كثير من حالات الطلاق، وتسيطر مشاعر الغضب، والكراهية، وروح الانتقام لدى كل طرف».

كما أشار عدد من المتخصصين بأن غالبية المطلقين يشعرون بالندم حيث قال أحد المبحوثين: «كثير من قرارات الطلاق يندم عليها أصحابها، لأنها اتخذت في غياب الحكمة، ولم تُدرس بشكل عقلاني». كما أشار بعض المبحوثين إلى أن «بعض حالات الطلاق تم الصلح بينهم، وتراجعوا عن قراراتهم، عندما وصلوا إلى درجة عالية من الاستبصار ورؤية الموقف رؤية عقلية، واستشعروا بأن الأضرار التي ستلحق بهم، وبأسرهم أكبر من المنفعة التي ستعود عليهم في حالة الطلاق».

ومما اتضح من مقابلة المتخصصين بأن مبررات الطلاق في الغالب لا تكون منطقية، وهذا ما عبر عنه أحد المبحوثين بقوله: «الطلاق في الغالب يكون تبريره غير عقلاني، ويمكن تفاديه، وعدم وقوعه إذا نجح المستشار في رفع درجة العقلانية لدى العميل سواءً كان الزوج أو الزوجة».

وكما يتضح من وجهة نظر أفراد العينة بأن الغالبية العظمى من متخذي قرارات الطلاق ليس لديهم إدراك ووعي تام بسلبيات وإيجابيات قراراتهم مما يجعلهم يشعرون بالندم بعد ذلك، وهذا يتفق مع تفسير نظرية الاختيار العقلاني التي ترى بأن قرارات الفرد لا تكون صائبة ما لم يكن عقله في حالة استبصار تام بما يواجه من مواقف.

تحليل بيانات التساؤل الثاني الذي مفاده «هل جميع متخذي قرارات الطلاق يفتقدون إلى البصيرة والرؤية العقلية لمشكلاتهم (الاستبصار)؟»

أكد عدد من المبحوثين أن غالبية حالات الطلاق التي تعاملوا معها تفتقد إلى الحكمة، إلا أنه يوجد حالات نادرة جداً كان قرار الطلاق عقلاني وصائب لاستحالة استمرار الحياة الزوجية بسبب عدم توافق الزوجين، ويكون الزوجين مستبصرين باختيارهما للطلاق كحل لمشكلات أكبر قد تحدث في حالة استمرار الحياة الزوجية، كما أن جميع محاولات الصلح استنفذت، قال أحد المختصين: «لا يوجد إيجابية للطلاق إلا إذا كان الاستمرار بالحياة الزوجية يؤثر على الأبناء واستقرارهم النفسي والاجتماعي بشكل مستمر، وكذلك يؤثر على الصحة العامة لأفراد الأسرة نفسياً، وبدنياً، أو على أحد الزوجين أو كلاهما».

ومن الملفت للانتباه ما أشار له أحد المبحوثين بأن الطلاق الذي يتم بين الزوجين وهما في حالة وعي واستبصار بعواقب ونتائج قرارهما، ويتم الطلاق بالتراضي والاتفاق، والحسنى والمعروف، فإن ذلك يخفف من الضرر النفسي، والاجتماعي على الزوجين، وعلى بقية أفراد الأسرة بما فيهم الأطفال الذين بالغالب يكونون هم الضحية الأولى لحالات الطلاق. وهذه النتيجة قد أكدت عليها نظرية الاختيار العقلاني التي ترى أن الفرد الذي يكون مستبصر بمشكلته تكون قراراته صحيحة، وهذا مما يعني وحسب نظرية الاختيار العقلاني أن الطلاق الذي يتم بالتراضي بعد استنفاذ كافة الحلول يكون ناتج عن بصيرة وإدراك لكل المتغيرات والمؤثرات في الموقف، مما يجعله قراراً صائباً حتى وإن كان يبدو للآخرين غير ذلك.

تحليل بيانات التساؤل الثالث «هل يوجد علاقة بين تدني مستوى العقلانية، (الاستبصار) وارتفاع معدلات الطلاق؟».

ذكر غالبية المختصين بأن نوعية العلاقة بين مستوى الاستبصار، والطلاق هي علاقة عكسية فارتفاع مستوى العقلانية يؤدي إلى انخفاض نسبة الطلاق والعكس صحيح. ويُعزى ذلك إلى أن الاستبصار يجعل الفرد يختار ما يحقق له المنفعة، أو يجنبه الضرر، وذكر أحد المختصين ذلك بقوله «عندما يقارن الفرد بين المنفعة، والضرر، فإن ترجيحه عقلياً للمنفعة يؤدي إلى انخفاض الضرر، والعكس صحيح، لذا فإن العميل الذي يرى المنفعة في الطلاق سيقدم عليه، أما إذا رجح بعقله الضرر امتنع عن

قراره، وهذا يتم حسب الإدراك العقلي للموقف الذي يختلف من شخص لآخر».

وتتفق هذه النتيجة مع تفسير نظرية الاختيار العقلاني التي ترى بأنه كلما زاد وعي واستبصار الفرد وإدراكه للأمور برؤية عقلية انعكس ذلك إيجاباً على إدارته السليمة لحياته فتكون انفعالاته، وتصرفاته وقراراته صحيحة؛ لأنه يختار ما أدركه بعقله بأنه يمثل له منفعة، ويتجنب ما يؤذيه. ونستنتج من هذا التحليل لإجابات المبحوثين على تساؤلات البحث (الأول، الثاني، الثالث) تحقق الهدف المتمثل بوجود علاقة بين الاستبصار، وارتفاع معدلات حالات الطلاق أو انخفاضها، وذلك حسب وجهة نظر المتخصصين الذين تمت مقابلتهم. كما اتضح أن الغالبية من متخذي قرار الطلاق يعانون من ضعف في إدراك المشكلة إدراكاً شاملاً وبنظرة عقلية وبصيرة عالية، إلا أنه ليس جميعهم فقليل من متخذي قرار الطلاق لديهم إلمام تام بعواقب الأمور وآثارها السلبية والإيجابية.

تحليل بيانات التساؤل الرابع «ما العوامل التي تحد من الاستبصار في المشكلة لدى الأفراد عند اتخاذ قرار الطلاق؟».

للإجابة على هذا التساؤل (الرابع) فقد أكد عدد من أفراد العينة المتخصصين في الخدمة الاجتماعية، بأنه كلما اتصف الزوجين بالعقلانية يكونان أكثر اتزاناً، وإدراكاً لما ستعود عليه عواقب قراراتهم من منفعة أو ضرر. لذا فإن اختيار الفرد الطلاق بسبب أنه يرى بعقله أن هذا القرار سيعود عليه بفائدة أكثر مما لو استمر بالحياة الزوجية. وهذا ما فسرته نظرية الاختيار العقلاني بأن الإنسان يختار بعقله السلوك الذي يرى أنه يمثل له منفعة، أو يجنبه ضرراً. وتؤكد هذه النظرية على أن العقل لا يعمل بشكل صحيح دائماً بسبب عدد من المؤثرات الداخلية كالانفعال، والعاطفة، ومؤثرات خارجية كضغوط العمل، والأسرة، والأصدقاء، لذلك ليس بالضرورة أن تكون قرارات الإنسان عقلانية في كل الأحوال، لأنه لا يرى الحقيقة أو الموقف أو المشكلة برؤية عقلية مبصرة دائماً، لذلك فهو لا يقدر المنفعة أو الضرر بشكل صحيح.

وبخصوص عوامل ضعف الاستبصار لدى متخذي قرار الطلاق في هذا البحث كما بينها أفراد العينة الذين تمت مقابلتهم حيث يعزون سبب ذلك إلى نقص المعلومات من جهة، وتأثير المواقف التي يتعرضون لها من جهة أخرى مما يضعهم في حالة من القلق، والتوتر فلا يدركون أبعاد المشكلة أو الموقف الذي يعيشون فيه مما يؤثر على حساباتهم العقلية فتكون قراراتهم غير صحيحة. اتفق أفراد العينة على (16) عاملاً ضاغطاً ومؤثراً سلباً على مستوى الاستبصار لمتخذي قرار الطلاق، ويمكن توضيح تلك العوامل التي بلغت (16) عاملاً كما في شكل رقم (1)، وشرحها بشكل مفصل على النحو التالي:

شكل 1

يوضح العوامل الضاغطة والمؤثرة على التفكير والإدراك العقلاني عند اتخاذ قرار الطلاق من وجهة نظر عدد من المتخصصين في الخدمة الاجتماعية

1. الانفعال
2. الفراغ العاطفي
3. المقارنة
4. الاستئثار بالصواب
5. النظر في اتجاه واحد
6. الضغوط النفسية والاجتماعية
7. نقص المعرفة والخبرة
8. التأثر بالآخرين
9. العاطفة (الحب، الكراهية)
10. الانحرافات السلوكية
11. التهرب من المسئولية
12. الشعور بالنقص والدونية
13. الغرور
14. الأفكار المتشائمة
15. قراءة أفكار الآخرين بسلبية
16. الانتقاء السلبي من المواقف

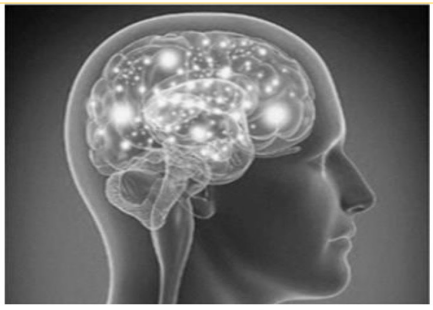

1. الانفعال:

يرى فريق البحث أن الانفعال مرتبط بحالة عاطفية وجدانية نتيجة لمؤثر خارجي مفاجئ يصحبها تغيرات فسيولوجية كزيادة ضربات القلب، كما يصحبها اضطرابات نفسية، وعقلية. ذكر أحد المبحوثين تأثير الانفعال على مستوى العقلانية بقوله: «تسيطر حالة الانفعال على سلوك الفرد الداخلي والخارجي، ومن ثم تكون تصرفاته، وقراراته غير عقلانية نتيجة لسيطرة مشاعر الانفعال على إدارة الأفكار، والسلوك، وبذلك يتجه سلوك الفرد اتجاه وجداني لا عقلاني». لذا يُعد الانفعال من العوامل الضاغطة، والمؤثرة سلباً على مستوى العقلانية أو الاستبصار.

2. الفراغ العاطفي:

يعني أن لدى الفرد جفاف بالمشاعر، وحرمان من الإشباع النفسي، وكما ذكر بعضاً من مجتمع البحث إن الفراغ العاطفي

يعود إلى سوء التنشئة الاجتماعية، وما يمر به الفرد من كبت في مراحل حياته، وحرمانه من مشاعر الأمومة، والأخوة، والصداقة. والشخص الذي يعاني من فراغ عاطفي يعاني من سوء تكيف، ويشعر بفجوة، وضعف في التواصل، وفي التفاعل مع محيطه الاجتماعي، ويميل إلى العزلة لأنه يشعر بعجزه عن إيجاد أشخاص يفهمون مشاعره، أو يشاركونه أفكاره. وكما ذكر ذلك أحد أفراد العينة بقوله: «يؤدي الحرمان العاطفي بالشخص لسوء التكيف مع مجتمعه، فينتج عنه ضعف الاتصال والتواصل مع بيئته مما يولد لديه ضعف في الخبرات، وفي قدرته على تحليل المواقف والمشكلات التي تواجهه فيتكون لديه ضعف في بصيرته وإدراكه للأمور».

كما أن من يعاني من فراغ عاطفي يكون شديد الحساسية، والغيرة من الأشخاص الناجحين في حياتهم وعلاقاتهم الاجتماعية مما يوجد لديه شعور بالحزن، والاكتئاب، وضعف في التفاعل مع محيطه الاجتماعي، كما ذكر ذلك أحد المبحوثين «إن الشخص الذي يعاني من فراغ عاطفي سواءً كان زوج أو زوجة يغلب عليه حالة من الحزن، والاكتئاب وهذا يُعد من معوقات التفكير العقلاني المتزن نتيجة لانشغاله بالسعي للوصول إلى درجة من الإشباع العاطفي من ناحية، ومن ناحية أخرى ضعف قدرته على التفاعل والتواصل مع ذاته، ومع محيطه الخارجي»، ومن ثم فإن هذا الشخص لا يكون قراره عقلاني أو ناتج عن بصيرة عندما يختار الطلاق أو الانفصال عن شريك الحياة.

3. المقارنة:

ذكر عدد من عينة البحث إن المقارنة تُعد جريمة عاطفية شعورية بطريقة غير عقلانية؛ لما فيها من إيذاء لمشاعر الزوج أو الزوجة، وهي تُعد ظالمة لأنها تقارن جوانب سلبية بأخرى إيجابية، فمثلاً مقارنة الزوج ما بين زوجته، وامرأة أخرى، فهو يُقارن ما يرى من سلبيات زوجته، ولا يذكر الجوانب الحسنة أو ما فيها من جوانب إيجابية، ويقارنها بإيجابيات امرأة أخرى دون أن يدرك أو يعرف ما لديها من سلبيات، ومما يؤكد ذلك ما ذكره أحد أفراد مجتمع البحث بما نصه «إن المقارنة غير عادلة لأن الزوج يُقارن أسوأ ما يرى من زوجته بأفضل ما يرى في امرأة أخرى، والتي ربما فيها من العيوب ما لا يعلمها، وهذا ينطبق على الزوجة أيضاً التي تُقارن سلبيات زوجها بإيجابيات الآخرين».

4. الاستئثار بالصواب:

ذكر بعضاً من المختصين الذين تمت مقابلتهم بأن هذا النمط من الشخصيات «لا يرى أخطاءه، ولا يدرك عيوبه، ويتجاهل إيجابيات الآخرين، وتكون أفكاره سلبية عن المحيطين به أو من يتعامل معهم فهو لا يرى إلا ما يعتقد هو بصحته، ويتصف هذا الشخص بالأنانية المركزية، أي التمحور حول الذات، ولا يرى إلا ما يتفق مع حبه لذاته». واستناداً إلى ذلك فيمكن القول؛ أن الشخص الذي يعتقد دائماً بأنه على صواب، ولا يسمع لوجهة النظر المخالفة لرأيه، ولا يرى أخطاءه، ويسعى فقط إلى مصالحه الشخصية دون أي اعتبار لحقوق الآخرين، فهو لا يدرك الواقع إلا من خلال مصالحه الشخصية، لذا تكون نظرته للأمور قاصرة، وتحجب العقل عن فهم الواقع بشكل صحيح، ولذلك لا يكون قراره صائباً أو عقلانياً في حالة اتخاذ قرار الطلاق.

5. النظر في اتجاه واحد:

كما ذكر عدد من المبحوثين فإن النظر في اتجاه واحد يضعف البصيرة ولا يجعل الفرد يدرك واقعه من كافة جوانبه وأبعاده، وإنما يرى الواقع من زاوية واحدة أو اتجاه واحد، كنظر أحد الزوجين إلى صفة لا يحبها في شريك حياته، ويهمل بقية الصفات الجميلة الأخرى. ومثال ذلك؛ الزوجة التي لا ترى في زوجها إلا أنه شخص مشغول عنها، وتهمل صفة الكرم، وتحمل المسئولية، وكالزوج الذي لا يرى من زوجته إلا أنها لا تجيد الطبخ مثلاً، ويهمل ما بها من ايجابيات كطاعته، واهتمامها بالمنزل، والأولاد ونحو ذلك.

6. الضغوط النفسية والاجتماعية:

ذكر عدد من المختصين من عينة الدراسة بأن الضغوط النفسية، والاجتماعية مترابطة مع بعضها البعض كالضغط الاقتصادي، وضغط الأسرة، والأصدقاء، وضغوط العمل، وهذه الضغوط قد تأخذ شكلاً مؤقتاً، أو تأخذ صفة الاستمرارية، وتكمن خطورتها كما ذكر ذلك أحد المبحوثين بقوله: «عندما لا يستطيع الفرد بقدراته الخاصة أن يتعامل مع الضغوط النفسية، والاجتماعية التي تواجهه فإنه يكون مشتت الذهن، فاقد التركيز، ومن ثم يفقد المعيارية في الحكم على الأشياء، فتكون تصرفاته واختياراته غير عقلانية في كثير من الأحوال، ومنها اتخاذ قرار الطلاق».

كما إن طبيعة الظروف الأسرية التي يعيشها الفرد وما تشمله من علاقات زوجية تُعد عامل خارجي ضاغط على الفرد حيث ذكر أحد المتخصصين ما نصه «إن الزوجة المتكبرة التي لا تعطي زوجها حقه من الاحترام، إضافة إلى كثرة الطلبات، وعدم مراعاة ظروف الزوج، فإن ذلك يمثل ضغوطاً خارجية تُمارس على الزوج، مما قد يجعله يتخذ قرار الطلاق كهروب من الضغوط الأسرية، وليس نتيجة لاختيار عقلاني بسبب تعثر الحياة الزوجية، واستحالة استمرارها».

7. نقص المعرفة والخبرة:

إن نقص الخبرة، والمعرفة عن الموقف الذي يواجه الأسرة يؤثر على الإدراك العقلي للموقف من كافة أبعاده، لذا فإن أي قرار يتم في ضوء نقص المعلومات أو الخبرات لا يكون قراراً صائباً، كما ذكر ذلك بعضاً من مجتمع البحث بقولهم «إن قرار الطلاق عند نقص المعلومة، وقلة الخبرة عن المشكلة أو الموقف لا يكون قراراً عقلانياً، لعدم إدراك الأزواج للحقائق، والمعلومات التي ربما في حالة إدراكها ترفع معدل الضرر من الطلاق، وما سيترتب عليه من خلل، وتأثير سلبي على كافة أعضاء الأسرة خاصةً صغار السن منهم كالأطفال والمراهقين»، وأكد على ذلك أحد

المبحوثين بقوله «إن عدد من الحالات يتراجعون عن الطلاق كحل لمشاكلهم عندما يعرفون بعض المعلومات عن عواقب الطلاق وآثاره خاصة على الأطفال».

8. التأثر بالآخرين:

أتفق عدد من المتخصصين بأن الإنسان بطبيعته يؤثر ويتأثر بالآخرين، إلا أن هناك من الأشخاص من يتأثر لدرجة السلبية نتيجة لضعف شخصيته فيغلب على سلوكه التقليد والمحاكاة، لذا فهذا النوع من الشخصيات الانقيادية، لا يكون لديهم القدرة على المبادرة باتخاذ القرار، ولكنهم يفضلون الحلول الجاهزة، كما يتصفون بالنمطية أي يأخذون من تجارب، وأفكار الأقارب، والأصحاب ويسقطونها على حياتهم وينفذون ما يقال لهم دون أي تفكير أو بحث عن حلول لمشاكلهم.

9. العاطفة (الحب، الكراهية):

اتضح من خلال مقابلة أفراد العينة أن العاطفة سواءً المتعلقة بمشاعر الحب، أو مشاعر الكراهية تلعب دوراً كبيرا في التأثير على حالة استبصار الشخص عند اتخاذه قرار الطلاق، ومثال ذلك ما ذكره أحد أفراد العينة بقوله «إن العاطفة عدو العقل الأول لأن كل من العاطفة، والعقل يمثلان ركيزتين أساسيتين في تأثيرهما على سلوك الإنسان، كما إنهما في صراع مستمر، فمتى ما طغت العاطفة سيطرت على العقل وألغت دوره، وأصبحت هي المحرك للسلوك، ومن ثم يكون هدف هذا السلوك في هذه الحالة تحقيق أهداف وقتية، وآنية».

وكما ترى نظرية الاختيار العقلاني فإنه عندما يتغلب العقل على العاطفة فإن سلوك الإنسان يدار بعقلانية، ويتسم بالاتزان، والسعي لتحقيق أهداف متوسطة وبعيدة المدى تتسم بالتخطيط وتكون مرتبطة بالمستقبل أكثر من ربطها بسلبيات الماضي. وذكر أحد المختصين من أفراد العينة ذلك بقوله «للعاطفة عدة جوانب، ولكن أبرزها جانبين هما: الحب، والكراهية، وكل منهما يوجد غشاوة بين العقل والواقع الذي يعيشه الإنسان، فتُحجب الرؤية العقلية أو الاستبصار، فلا يرى ولا يدرك الموقف أو المشكلة من كافة جوانبها، وأبعادها، ومسبباتها، وما تتضمنه من سلبيات، وإيجابيات».

10. الانحرافات السلوكية:

يؤثر الانحراف السلوكي على شخصية الفرد بشكل كبير، لأنه خروج على معايير المجتمع، وقيمه مما يؤدي إلى عدم توافق الشخص مع بيئته ومحيطه الاجتماعي، ومن أشكال الانحرافات السلوكية كثرة المخالفات، وانتشار العنف، وتعاطي المخدرات، والسرقة، ونحو ذلك من اشكال السلوك المنحرف الذي يعرقل النمو السوي للشخصية. وكما أكد على ذلك عدد من المختصين إذ قال أحدهم: «المنحرف سلوكياً يعاني من تشتت في التفكير، وإتباع للهوى، ويتسم سلوكه بالفوضى لأنه لا يُدار بعقلانية، وإنما بمشاعر العداء والكراهية، وروح الانتقام من المجتمع، كما أن تفكيره ينصب على السعي عن إيجاد وسائل غير مشروعة لتحقيق أهدافه، وغاياته المضادة للمجتمع». لذلك فإن قرارات الازواج المنحرفين واختيارهم للطلاق كحل لمشاكلهم السلوكية، والأسرية، لا تتصف بالعقلانية.

11. التهرب من المسئولية:

إن تحمل المسئولية يؤدي إلى بناء شخصية تتصف بالصلابة والمتانة، وتجعل الفرد يؤدي دوره بشكل فاعل في المجتمع، وينمي قدراته، وخبراته الذاتية، فيكون بذلك أكثر قدرة على دراسة المواقف، وتحليلها بعقلانية، ومنطقية للتوصل إلى حلول متزنة لمشاكله. كما أن تحمل المسئولية تشعر الفرد بقيمته تجاه ذاته، وفي محيط مجتمعه. أما عدم تحمل الإنسان لمسئولياته، والتهرب من التزاماته يجعل الفرد يتصف بالضعف والانهزامية، والبحث عن المبررات، والحيل الدفاعية لتبرير عجزه وكسله، ويتصف من لا يتحمل المسئولية بشخصية ضعيفة ليس لدى صاحبها القدرة على المواجهة أو اتخاذ القرار.

وذكر عدد من أفراد العينة من المختصين بقول أحدهم: «أن بعض الازواج قد يتخذ قرار الطلاق كهروب من مسئولياته، والتزاماته الأسرية، ولا يكون قراره عقلانياً أو متزناً لأنه قصر المنفعة في قراره للتخلص من تحمل المسئولية، ولم يضع في الاعتبار الاضرار الناجمة عن الطلاق»، وبذلك فإن اختيار الطلاق عند البعض ليس ناتجاً عن رؤية عقلية للموقف من كافة أبعاده، وإنما هو تخلي عن المسئوليات، والالتزامات التي يرى بها بعض الأزواج فائدة ومنفعة لهم، ويتجاهلون ما يترتب على الطلاق من أضرار كبيرة تفوق تلك المنفعة الآنية لهم المتمثلة في التهرب من المسئولية.

12. الشعور بالنقص والدونية:

أكد مجتمع البحث بأن شعور الشخص بالنقص والدونية يجعله في صراع مستمر مع نفسه، ومع الآخرين من حوله كنوع من التعويض أو لفت الانتباه بأنه يتسم بالقوة لإخفاء ذلك الشعور، وكذلك اللجوء إلى التقليل من شأن الآخرين ليشعر بالارتياح، وأنهم ليسوا أفضل منه. ومثال ذلك في حالة الزوج الذي يرى أن زوجته أعلى منه اجتماعياً أو مادياً أو علمياً مما يولد لديه نوع من الصراع والانفعال الداخلي يظهر بشكل سلوك خارجي مع زوجته، فيحاول أن يهينها دائماً للتقليل من شأنها، وبهذا ينشأ صراع بين الزوجين مما قد ينتهي بقرار الطلاق بسبب الشعور بالنقص والدونية الذي يفقد الفرد العقلانية في وزن الأمور فيكون الطلاق حيلة دفاعية لإثبات الذات، وليس قراراً عقلانياً.

13. الغرور:

يتصف الشخص بالغرور عندما يرى أهمية ذاته وأنه أفضل من الآخرين، والغرور لا يعني الثقة بالنفس، وإنما عباره عن حيلة نفسية دفاعية لإخفاء الشخص ما لديه من مشاعر نقص، كنوع

من لفت الانتباه بأنه شخص مكتمل الخصائص. والغرور هو اضطراب نفسي يُعظم فيه الفرد ذاته، وقد يكون الغرور أحد اسباب الطلاق كما أكد ذلك أحد المختصين بقوله: «إن من يتصف بالغرور لا يرى عيوبه وأخطاءه، لذا فهو غير عقلاني باختياراته، وقراراته، لأن تفكيره مشتت حول ذاته من إعجاب وزهو وتعظيم لشخصيته من جهة، والتقليل من شأن الآخرين وانتقادهم من جهة أخرى».

وعلى سبيل المثال المرأة عندما تغتر بجمالها، وتعظم ذاتها فإنها لا ترى أخطائها، بل ترى نفسها إنها متفضلة على زوجها بقبولها به كزوج، وإنها هدية وهبة من الله له، وبتفكيرها هذا تبدأ تخلق كثير من المشكلات التي قد تؤدي إلى الطلاق لعدم قدرة الزوج على تغييرها والتعايش معها مما يولد لديه مشاعر عدائية تجاه تصرفاتها. كما أن الغرور بحد ذاته يضعف استبصار الزوجة، فلا ترى ما لديها من مشكلات. وبذلك فقد يتخذ الزوج قراراً قد لا يكون عقلانياً بسبب ما لديه من مشاعر سلبية تحجبه عن الاستبصار، وعن الحلول الأخرى لإصلاح ما لدى الزوجة من خلل دون طلاقها. وقد يكون الزوج هو من يحمل صفة الغرور، فلا يرى مشكلاته رؤية عقلية، وبسبب غروره يولد مشاعر العداء له من قبل الزوجة، مما يجعلها تطلب الطلاق نتيجة لعدم استبصارها ورؤيتها للموقف من كافة الأبعاد، وما قد يحدث لها ولأسرتها من مشكلات نتيجة لطلاقها.

14. الأفكار المتشائمة:

الأفكار المتشائمة هي عبارة عن أحكام أو توقعات سلبية مسبقة يتوقع الفرد حدوثها، وأن حياته لن تتغير إلى الأفضل مهما عمل. ومما أكده مجتمع البحث بأن الأفكار المتشائمة تُعد من العوامل المؤثرة على مستوى العقلانية، لأنها تكون مركزة على التفسير السلبي لما سيحدث له بالمستقبل، ولا يدرك الأبعاد الإيجابية في الأشياء من حوله، كما إنه لا يسعى إلى التغيير والتحسين من ظروفه، ولا يستمتع بما يملك لانشغاله بما يملكه الآخرين، وهو كثير التذمر والتشكي، ويكون مملا، ومزعجاً للآخرين من حوله. ووصف أحد المختصين ذلك بقوله «إن الأفكار المتشائمة تقود إلى انهيار العلاقة الزوجية، لأن الشخص المتشائم لا يرى إمكانية التغيير للأفضل، لذا فلا يرى حل للخلافات والمشكلات الأسرية إلا من خلال الطلاق».

15. قراءة أفكار الآخرين بسلبية:

إن قراءة الفرد لأفكار الآخرين بسلبية، وتفسيرها، وتأويلها كما يرى هو لا كما يفكرون، يُعد أمراً خطيراً لما يترتب عليه من إصدار أحكام على سلوك الناس بناءً على فهم خاطئ. فمثلاً قد يفسر الزوج قيام الزوجة بسلوك أو تصرف ما، كتأخيرها لوجبة الغداء مثلاً لأنها تقصد استفزازه، بينما قد يكون سبب التأخير لانشغالها مع الأبناء أو نحو ذلك. وهذا النوع من الأشخاص لا يكون عقلانياً في تفسير المواقف، بل يفسرها على حسب تفكيره وفهمه لا كما هي على الواقع، لذا فإن قراراته واختياراته لا تكون عقلانية لأنها مبنية على فهم، وتفسير خاطئ لسلوك الآخرين.

16. الانتقاء السلبي من المواقف السابقة:

بعض الأشخاص لا ينتقي من الماضي إلا المواقف والذكريات السلبية، وهذا يؤثر على الصور الذهنية، ونمط التفكير فلا يرى جمال الأشياء من حوله، وكما ذكر أحد المختصين من أفراد العينة بقوله «إن الشخص الذي لا يرى من حياته الزوجية إلا السلبيات، ولا يرى ما هو حسن فهذا الانتقاء السلبي يوجد غشاوة بين العقل ورؤيته للأشياء الجميلة، فيكون بذلك شخصاً متذمراً، ساخطاً على شريك حياته لا يرى منه ما يسره، وربما يختار الطلاق كحل أو استجابة للصور الذهنية السلبية التي رسمها في مخيلته عن الطرف الآخر»، فيكون الطلاق في هذه الحالة لا يتصف بالعقلانية، وإنما هو اضطرابات في التفكير، وتجسيد لسلبيات الماضي بصورة ذهنية بشعة لا يرى من خلالها إلا ما هو سيء.

ويتضح من خلال تحليل إجابات المبحوثين على التساؤل الرابع وجود عدد من العوامل المؤثرة على إدراك الفرد وفهمه واستبصاره بمشكلته مما يؤثر على قدرته العقلية في اتخاذ قراراته عند اتخاذه قرار الطلاق. وبذلك يتحقق الهدف الرابع من البحث والذي يسعى إلى معرفة وتحديد العوامل المؤثرة على تفكير الفرد وإدراكه لمشكلته في حالات الطلاق.

تحليل بيانات التساؤل الخامس «ما دور الخدمة الاجتماعية العلاجي في رفع مستوى الاستبصار للأفراد للحد من الطلاق؟».

إن الخدمة الاجتماعية مهنة تسعى إلى مساعدة الأفراد، والجماعات، والمجتمع على أداء أدوارهم، ويمكن تشبيهها بمهنة الطب، وهي لا تقل أهمية عنها، بل أن خطورة المشكلات الاجتماعية في أحيان كثيرة تفوق خطورة المشكلات الصحية التي غالباً ما يقتصر أثرها على المريض، بينما المشكلة الاجتماعية تمتد لتشمل أطراف آخرين كالأسرة، والمجتمع. وحيث أن كلاهما يعتمد على دراسة المشكلة وتشخيصها، ومن ثم وصف العلاج المناسب لها ومتابعتها؛ إلا أنه من حسن حظ الطبيب أنه يتعامل مع مشاكل محسوسة لدى الناس، وهذا يوفر عليه جهد إقناع المريض بأن لديه مشكلة، بل ويحظى بتقدير الآخرين لعمله.

بينما الممارس المهني في المجال الاجتماعي يتعامل مع مشاكل غير محسوسة أو ملموسة لدى الكثير من الناس الذين قد يكون لديهم مشكلات اجتماعية متعلقة بحياتهم الأسرية أو المهنية ونحو ذلك؛ إلا أنهم لا يدركون مدى خطورتها بسبب ضعف الاستبصار لديهم، حيث إن طبيعة المشكلات الاجتماعية تكون كامنة في الغالب ولا يشعر بها أصحابها إلا بعد تطورها. فعلى سبيل المثال الأب الذي يدخن أمام أبناءه، ولا يدرك خطورة ما يقوم به من تصرف، وما له من تأثير على التنشئة الاجتماعية السليمة للطفل.

إن إنكار المشكلة الاجتماعية أو تجاهلها أو عدم الشعور

بها لا يعني عدم وجودها، بل يزيدها تعقيداً لأنه لا يتم اكتشافها إلا متأخراً، وهذا ينطبق على مشكلة الطلاق التي قد تحدث نتيجة لعدم رؤية الموقف من كافة جوانبه، وهذا ما يسعى له هذا البحث لتوضيح دور مهنة الخدمة الاجتماعية في زيادة الوعي والاستبصار لدى الزوجين قبل اتخاذ قرار الطلاق الذي لا يقتصر ضرره على الزوجين فحسب، بل يمتد إلى كافة أعضاء الأسرة.

وحيث أن هذا البحث يركز على دور الخدمة الاجتماعية في رفع مستوى العقلانية (الاستبصار) لدى متخذي قرار الطلاق من الأزواج، لذلك فإن خدمة الفرد هي أبرز طرق الخدمة الاجتماعية التي تتعامل مع هذا النوع من المشكلات من خلال عملياتها الثلاث الرئيسية؛ الدراسة، والتشخيص والعلاج. وسيتم توضيح خطوتي الدراسة والتشخيص باختصار بينما سيتم التفصيل في مرحلة العلاج نظراً لطبيعة هذا البحث، ويمكن توضيح ذلك على النحو التالي:

1. الدراسة (جمع المعلومات عن الحالة):

تُعد أولى عمليات خدمة الفرد، وأهمها لارتكاز بقية العمليات عليها، وتهدف إلى جمع البيانات والمعلومات عن الموقف أو المشكلة من خلال مصادر معينة، ويُعد العميل صاحب المشكلة هو أبرز مصادر جمع المعلومات فهو أعرف بمشكلته، وفي حالات الطلاق فإن الزوجين هما المصدر الرئيسي لجمع المعلومات، وقد يستعين الممارس المهني أو الأخصائي الاجتماعي أو المصلح الأسري بمصادر أخرى إذا دعت الحاجة لذلك كأفراد الأسرة، والأقارب، والأصدقاء ونحو ذلك، ولكن لا يمكن الرجوع لأي مصدر إلا بعد موافقة صاحب المشكلة أو العميل سواءً كان الزوج أو الزوجة أو كلاهما معاً.

وتُعد المقابلة من أبرز الأدوات التي يستخدمها الممارس المهني لجمع البيانات، ولها هدف محدد وفي نطاق مهني أو مؤسسي. ولأهمية المقابلة فإنه ينبغي الإعداد لها بشكل جيد من حيث المكان الذي يجب أن يتصف بالسرية لإشعار العميل بالخصوصية والراحة، وأن يتم تحديد الوقت بفترة كافية لكل من الممارس المهني، والعميل سواء الزوج أو الزوجة أو كلاهما. وتستخدم الأساليب الفنية في المقابلة كالأسئلة التي ينبغي أن تكون واضحة ومحددة، وأن تكون مرتبطة بالمشكلة، وأن تبدأ من العام إلى الخاص، كما ينبغي استخدام الأسئلة المفتوحة لإعطاء فرصة للعميل على التعبير. وعلى الممارس المهني الابتعاد عن الأسئلة الإيحائية، والمركبة، والتأنيبية، والتهكمية أو الساخرة، أو الأسئلة التي فيها إدانة للعميل. ومن الأساليب الفنية للمقابلة كذلك؛ الإنصات الواعي، واحترام لحظات صمت العميل، وتوجيه المقابلة نحو أهداف محددة، ومن الأساليب أيضاً الملاحظة وربطها بالموقف الإشكالي.

2. التشخيص:

هو عبارة عن عملية عقلية لتفسير المشكلة وأسبابها، وكيفية حدوثها من خلال البيانات، والمعلومات، والحقائق التي تم جمعها اثناء دراسة الحالة، وبمعنى آخر تحليل العوامل المؤدية إلى المشكلة وتفتيتها إلى جزيئات، وعناصر ومن ثم إيجاد العلاقة بين تلك الجزيئات، ومسبباتها. فالتشخيص هو أسلوب علمي لتحديد خطة العلاج، وفي حالات الطلاق ينبغي أن يشترك كل من الزوج، والزوجة مع الممارس المهني في عملية التشخيص لتحديد العوامل الضاغطة، والمؤثرة على مستوى العقلانية لديهم لأخذها بعين الاعتبار عند وضع الخطة العلاجية التي تهدف إلى رفع مستوى العقلانية ليدركوا فوائد، واضرار ما سيقدمون عليه من قرار.

3. العلاج:

بعد أن يتم التشخيص الذي من خلاله يتم تحديد الأسباب المؤدية إلى ضعف البصيرة عند الأزواج أثناء اتخاذ القرار، فإن الخطة العلاجية تركز على التعامل مع تلك الأسباب لتحقيق الهدف المتمثل في رفع مستوى الاستبصار لدى الأزواج لتكون قراراتهم، واختياراتهم أكثر عقلانية وحكمة وتروي؛ مما سيحد من ظاهرة الطلاق كما يرى ذلك مجتمع البحث من المختصين. وأشار عدد من أفراد العينة المتخصصين في الخدمة الاجتماعية والعاملين بمراكز الإرشاد، والإصلاح الأسري إلى أن العوامل المؤثرة على مستوى العقلانية تختلف من حالة لأخرى، لذا فإن خطة العلاج ستكون حسب نوعية وظروف الحالة، وطبيعتها. وبشكل عام فإن الأساليب العلاجية في الخدمة الاجتماعية تركز على العلاج الموجه إلى ذات العميل، وأساليب علاج موجهة إلى بيئته.

أ. العلاج الموجه إلى ذات العميل لرفع مستوى الاستبصار:

يوجد عدد من الأساليب العلاجية الموجهة إلى ذات العميل ويستخدمها الاخصائي الاجتماعي لرفع درجة الاستبصار بالمشكلة، وأبرزها (التفسير، الشرح، تغيير المعتقدات الخاطئة عند العميل، التعزيز، التعليم والتدريب، زيادة ثقة واعتماد العميل على نفسه، التفريغ الوجداني، إطالة البصيرة، تقبل العميل كشخص له كرامته دون تقبل سلوكياته الخاطئة، مراعاة الفروق الفردية، عدم تدخل الاخصائي الاجتماعي في اتخاذ العميل لقراره، تقيد الاخصائي الاجتماعي بمبادئ الخدمة الاجتماعية)، ويمكن توضيح أبرز الأساليب العلاجية للخدمة الاجتماعية في هذا البحث لرفع مستوى الاستبصار لمتخذي قرار الطلاق على النحو التالي:

1. أسلوب التفسير:

يساعد الأخصائي الاجتماعي العميل بإخراج كافة أبعاد المشكلة الكامنة في ظلمات اللاشعور إلى الضوء (الشعور) ليشاهدها بعقله فيفهم ويدرك المؤثرات والعوامل الكامنة في المشكلة من سلبيات أو إيجابيات مما يساعده على فهم أعمق وأشمل لمشكلته، ويبدأ يراها بمنتهى التجرد والموضوعية، ويدرك العميل أسباب كانت كامنه بالمشكلة وغير مدره له. وقد يضطر الاخصائي الاجتماعي إلى مساعدة العميل على تفكيك المشكلة أو الموقف إلى جزيئيات، وعوامل ومؤثرات وأبعاد غير واضحة للعميل وغير حاضرة في عقله وذهنه حتى يصل به لدرجة عالية من الاستبصار بالموقف قبل اتخاذه قرار الطلاق.

ومما ذكره أحد أفراد العينة بقوله: «بعض العملاء تتم مساعدتهم بتفسير المشكلة من خلال إحضار كافة العناصر الكامنة في الموقف، ووضعها أمامه ليشاهدها مشاهدة عقلية معنوية فيرتفع بذلك مستوى الاستبصار لديه، ويبدأ يدرك أمور كانت غائبة عن بصيرته كأن يساعد المعالج العميل بالتركيز على المكاسب المعنوية المتحققة من خلال العشرة الزواجية، مثل المحبة، والذكريات الجميلة، والمعاملة الحسنة، والمعروف، والأشياء المشتركة بينهم كوجود الأبناء، والتركيز على المتفق عليه، والتأكيد على أهمية المبادرة، وإنها تعني أن الإنسان لديه وفاء، وإخلاص، وتسامح، ومبدأ التنازل وأهميته بمعنى أنه لا يوجد طرف خطأ والطرف الآخر صح، وإنما الأخطاء نسبية ومشتركة بين الطرفين، وهكذا».

2. أسلوب الشرح:

يُعد أسلوب الشرح من الأساليب العلاجية في الخدمة الاجتماعية ويسعى إلى تبسيط الأشياء كي يفهمها العميل، فإذا أراد الأخصائي الاجتماعي تعريف الزوجين على سلبيات، وإيجابيات الطلاق بكل موضوعية، فإنه يمكن أن يبسط لهم المعلومة كأن يطلب من كل واحد من الأزواج برسم جدول بحيث يذكر كافة العبارات الدالة على فوائد الطلاق، والعبارات الدالة على أضرار الطلاق.

وبعد ذلك يقوم العميل بإعطاء درجة تقديرية لكل عبارة من مجموع عشرة درجات لكل عبارة أو مؤشر، ثم بعد ذلك يقوم العميل بجمع الدرجات التي حصلت عليها مؤشرات الضرر الذي سينتج عن القرار، وجمع الدرجات لمؤشر عبارات الفوائد المرجوة من القرار. ثم بعد ذلك ينظر أي المؤشرات حصل على درجة أعلى ويكون هو المرجح للقرار الصائب. ولا يشترط التساوي بين العبارات السلبية والإيجابية.

جدول 1

يوضح أحد أساليب الشرح للعميل لتحديد العوامل الإيجابية والسلبية لمساعدته في اتخاذ القرار الصائب

م	عبارات فوائد الطلاق	الدرجة (10)	عبارات أضرار الطلاق	الدرجة (10)
1	التخلص من المشكلات الزوجية	7	فقدان شريكة الحياة	10
2	التخلص من الإنفاق على الزوجة	9	انهيار الأسرة	6
3	التخلص من الإزعاج والطلبات المستمرة	8	تعرض الأبناء للانحراف	6
4	التخلص من المسئولية	9	فقدان الحياة الزوجية	10
5	لا يوجد	0	تشتت الأبناء وعدم استقرارهم	8
7	لا يوجد	0	خسارة بعض الأقارب	4
المجموع		33		44

3. تغيير المعتقدات الخاطئة عند العميل:

من أهم أساليب العلاج في الخدمة الاجتماعية تصحيح المعتقدات الخاطئة لدى العميل؛ لأن ذلك يرفع من مستوى الاستبصار لديه. والمعتقدات الخاطئة في الغالب تكون نتيجة لتعميم صفة سيئة على الطرف الآخر ووصفه بالسوء المطلق، وهذا التعميم يكون سبب في ضعف استبصار العميل بمشكلته. ولتغيير المعتقدات الخاطئة ينبغي على الاخصائي الاجتماعي التركيز على نقاط القوة لدى كل من الزوج، والزوجة والابتعاد عن نقاط الضعف.

ومثال ذلك في حال الزوجة التي تعتقد أن ليس لدى زوجها إيجابيات أبداً، فيمكن للأخصائي الاجتماعي أن يسألها سؤالاً تفصيلاً كما وصف ذلك أحد أفراد العينة بقوله: « فمثلاً في حال الزوجة التي لا ترى إلا السوء من زوجها، فعند سؤال الزوجة عن أجمل صفة بالزوج فتقول مثلاً (كريم)إذاً (ألا يشفع له كرمه عندك، وهذا لا يعني أنه سيئ على الاطلاق كما كنتي تعتقدين). وكذلك عند سؤال الزوج عن ذكر صفة يحبها بزوجته فيقول مثلا (لا تحب أن تتركني أنام وأنا غاضب)، إذاً (ألا يشفع هذا لها عندك، وهذا لا يعني أنها سيئة في كل شيء كما كنت تعتقد، وهكذا).

4. أسلوب التعزيز:

من الأساليب العلاجية في الخدمة الاجتماعية أسلوب التعزيز كالثناء، والمدح لتعزيز ثقة العميل بنفسه، وشعوره بقيمته مما يعيد توازنه العقلي، لذلك على الاخصائي الاجتماعي أن يستثير الإيجابيات عند العميل من باب تعزيز الصفات الحميدة لديه، وربطها بالمشكلة، كأن يقول له كما ذكر ذلك أحد المتخصصين في الخدمة الاجتماعية والعاملين في مجال الإصلاح الأسري الذين تمت مقابلتهم « من المهم أن تعزز للعميل بكلمات إيجابية لأن ذلك سنعكس على تقبله لنفسه وللآخرين، كأن يقول الأخصائي الاجتماعي للعميل أنت شخص كريم وأخلاقك عالية، ولكن ينبغي أن تراجع سلبيات قرارك على أبنائك فقد يتشردون بسبب ذلك وهذا لا يتناسب مع رجل شهم مثلك».

5. تعليم العميل وتدريبه:

تعليم العميل وتدريبه على مهارات إدارة الذات، ومهارات التواصل مع الآخرين، والتعاون، وكذلك تعليمه على أهمية الابتعاد عن الخلافات والتشاحن الذي قد تظهر نتائجه السلبية في سن متأخرة بعد أن يقل معدل المنفعة المادية كاعتماد

الزوجة على الأبناء في النفقة، والفتور العاطفي، وضعف الرغبة في العلاقات الحميمة مع الطرف الآخر. كما ينبغي تعليمهم على اكتساب مهارات جديدة تساعدهم على حل ظروفهم الاجتماعية والاقتصادية. ومما قاله أحد أفراد العينة «ينبغي على الاخصائي الاجتماعي سواء كان مصلحاً أو مستشاراً أسرياً أن يساعد هذه الفئة بتعليمهم، وتدريبهم على إدارة ذواتهم كي يتحكموا بانفعالاتهم، وتصرفاتهم، وقراراتهم، واختياراتهم دون أن يتأثروا بالضغوط الخارجية».

6. مساعدة العميل على زيادة ثقته بنفسه:

من الأساليب العلاجية في الخدمة الاجتماعية مساعدة العملاء على استعادة ثقتهم بأنفسهم فشعور العميل بالدونية، والنقص يؤدي به إلى الخوف من المجتمع من حوله، فينصب تفكيره على كيف يساير المجتمع لا كيف يحل مشكلته، وهذا مما يضعف استبصاره وإدراكه لمشكلاته. وحسب رأي مجتمع البحث في هذه الدراسة فإنه يوجد نوع من الأزواج يتأثرون بالآخرين بسهولة نتيجة لضعف شخصياتهم، وانقيادهم، ويتصفون هؤلاء بالتقليد والمحاكاة، والبحث عن الحلول الجاهزة، وإسقاط تجارب الآخرين على مشاكلهم دون مراعاة الفروق الخاصة التي تخضع لظروف كل مشكلة أو حالة، كما ذكر ذلك أحد المختصين بقوله: «على الاخصائي الاجتماعي أن ينبه الأزواج سريعي التأثر بالآخرين بخطورة ما يتلقاه من توصيات من غير المتخصصين من أقارب أو أصدقاء أو زملاء العمل، ولكن ينبغي عليهم أخذ المشورة من المتخصصين والمهنيين، وعدم لجوء أحد الزوجين أو كلاهما إلى طلب الاستشارة من غير المهني الذي قد يضللهم عن الحقيقة لأن الأصحاب، والأقارب في بعض الأحوال يقدمون نصائحهم بما يخدم مصالحهم الشخصية، أما المهنيون فيقدمون رأياً موضوعياً بعيداً عن الذاتية أو المصلحة الخاصة».

7. أسلوب التفريغ الوجداني:

أكد أفراد العينة من المختصين بالخدمة الاجتماعية والعاملين في مراكز الإصلاح الأسري بأن بعض من راغبي الطلاق يعانون من ضغوط نفسية، وهي تراكمية ولا تأتي فجأة، وإنما نتيجة لمواقف سلبية تراكمت حتى وصلت مرحلة الانفجار فتحدث القرارات الخاطئة كالطلاق. لذا فإنه ينبغي على الاخصائي الاجتماعي كما ذكر ذلك أحد المختصين بقوله «ينبغي مساعدة الأزواج على أن يتعلموا تفريغ الشحنات السلبية أول بأول كمفرغات الصواعق، وهذا من الصحة النفسية لذا عليهم أن يأخذوا يوم في الاسبوع استرخاء كنوع من تفريغ الضغوط والحمول النفسية، كما على الاخصائي الاجتماعي أن يسمع للعميل وأن يعطيه وقتاً كافياً ليتحدث عن مشكلته».

كما أن بعض العملاء من الأزواج يتصفون بسرعة الانفعال فيتخذون قراراتهم وهم تحت تأثير الانفعال العاطفي، فلا يفكرون إلا في مسار واحد، وبذلك لا يرون المشكلة من كافة جوانبها. لذا على الاخصائي الاجتماعي ألا يبدأ الخطة العلاجية إلا بعد إعطاء مزيد من الوقت حتى تخف حدة الانفعال الضاغطة على العقل، ثم البدء من الكل إلى الجزء بحيث لا نبدأ بمناقشة الجزئيات؛ مما يؤدي إلى التفرع والتشعب في السلبيات كأن تقول الزوجة أنه مقصر بالنفقة، فيتم التركيز على مالم يتفقا عليه، ويتم ترك نقاط القوة. ومثال ذلك ما قاله أحد المختصين «كأن يسأل الاخصائي الاجتماعي في حال قالت إن زوجها بخيل، فيسألها قائلاً: هل الزوج لديه راتب، وهل لديه دخل شهري، وهل هو كريم معك إذا توفر معه المال، وهكذا؟».

8. إطالة البصيرة للعميل:

ويتم ذلك من خلال النقاش والحوار مع العميل لتتوسع مفاهيمه، ومداركه وفهمه للمشكلة التي تواجهه قبل اتخاذ قرار الطلاق، ومن المفيد لإطالة البصيرة أيضاً أن يطلب الأخصائي الاجتماعي من العميل قصة افتراضية كما ذكر ذلك أحد المختصين من أفراد عينة البحث بقوله: «من المفيد أن يستخدم الاخصائي الاجتماعي قصة افتراضية كأن يطلب من العميل أن يتخيل أن الطلاق حدث، ومن ثم يكتب كل المتغيرات المتوقع حدوثها من سلبيات وإيجابيات، ثم يوجه العميل لنفسه سؤالاً مفاده (هل هذا الخيار المناسب لي؟)، وحتى تكون الاجابة واقعية ومنطقية فلابد أن يضع العميل سناريو واقعي للحياة، ويأخذ وقت كافئ للتفكير، كما قد يستعين بالأخصائي الاجتماعي أو المستشار الاجتماعي لمناقشه كافة الامور للتأكد من استبصاره بالوضع تماماً، لأنه هو من يتخذ القرار، ويتحمل كافة تبعاته وليس المعالج».

9. قبول العميل كإنسان له كرامته لا يعني قبول سلوكه الخاطئ:

ومما وضحه عدد من أفراد العينة من المتخصصين وجود أنماط من الأزواج يرغبون بالطلاق، وعدم الاستمرار في الحياة الزوجية بسبب التفكير المضطرب أو غير المتزن لديهم، والتي تكون غالباً نتيجة لانحرافات سلوكية كتعاطيهم للمخدرات التي يتولد عنها ضغوط خارجية (اجتماعية، واقتصادية). وعلى الأخصائي الاجتماعي أن يتقبل هؤلاء كأشخاص بحاجة للمساعدة وعملاء لهم إنسانيتهم التي يجب احترامها. ولكن تقبلهم كعملاء بحاجة إلى المساعدة وحفظ كرامتهم لا يعني قبول سلوكهم وتصرفاتهم الخاطئة. ويكون التدخل العلاجي في مساعدتهم على العلاج النفسي، والعقلي، والعلاج من إدمان المخدرات، وبقية الانحرافات السلوكية الأخرى حتى يكونوا أكثر اتزاناً، ووعياً، وإدراكاً لرفع مستوى العقلانية لديهم قبل اقدامهم على اختيار الطلاق الذي ربما سيترتب عليه اضرار كبيرة عليهم وعلى اسرهم، وتزداد حالتهم سوءاً بسبب ما يعانونه أساساً من اضطرابات نفسية، وعقلية، وانحرافات سلوكية، وضغوط اجتماعية.

10. مراعاة الفروق الفردية لرفع حالة الاستبصار للعميل:

ينبغي على الاخصائي الاجتماعي مراعاة الفروق الفردية لدى كل من الرجل، والمرأة فلكل منهما مشاعر، وأفكار، وسلوك، ولكنهما يختلفان ببعض الخصائص العامة التي منها أن المرأة تتصف بالعاطفة أكثر من الرجل، فالمرأة التي تطلب الطلاق

وتصر عليه، وعندما تكون ردة فعل الزوج كما طلبت ويتم طلاقها، فإنها تنهار بالبكاء؛ لأن طلب الطلاق لم يكن عقلاني بالنسبة لها، وإنما مبني على العاطفة، وهي تعرف إنها ستخسر، وهذا يدل على إنها لم تكن عقلانية بطلبها، وإنما مجرد ردة فعل عاطفية مؤقتة. وكما ذكر ذلك أحد المبحوثين بقوله «إن الرجل عادةً أقوى من المرأة جسدياً، إلا أن قوة المرأة تكمن بعاطفتها التي من خلالها يمكن أن تكسب تعاطف الزوج معها من باب المودة والرحمة، لذا على الممارس المهني أن يستثمر السمات الشخصية في رفع مستوى العقلانية لدى الزوجين».

11. عدم تدخل المعالج في اتخاذ القرار:

يجب على الاخصائي الاجتماعي الابتعاد عن الضغط على العميل لفرض قناعاته التي قد يقابلها العميل بالرفض، ولكن على المعالج الاجتماعي أن يشعر العميل بأن الفكرة نابعة منه «العميل»، وله حرية قبولها أو رفضها. ذكر أحد المستشارين الذين تمت مقابلتهم ذلك بقوله «يتواصل معنا بعض الأزواج، ولديه قناعة معينة كإصراره على الطلاق، وليس من المنطق أن نبين له رفضنا لقناعته، بل دورنا أن نبصره بما سيقدم عليه، ونجعله يرى الأمر من جميع الزوايا ثم ندع الحكم له فربما كان قراره صائبا».

كما يجب على الاخصائي الاجتماعي عدم إعطاء العميل حلول أو خيارات أو قرارات جاهزة، وإنما دوره يتمثل بمساعدة العميل على رفع مستوى العقلانية لديه ليدرك عواقب ما سيقدم عليه من أمر من منفعة أو ضرر، وترك القرار لصاحب الشأن أو المشكلة «العميل». فكما أتفق مجتمع البحث على أنه «لا ينبغي على الاخصائي الاجتماعي أو أي شخص آخر أن ينصح أحد الطرفين بالطلاق أو بعدم الطلاق مهما كانت مبرراته لأنه لا يوجد شخص ملم بما بين الزوجين أكثر منهما مهما كانت صلته بهما».

كما إنه تبين من خلال إجابة أفراد العينة من المختصين بالخدمة الاجتماعية بأنه يجب على الاخصائي الاجتماعي عدم التلميح أو الإيحاء للعميل باتخاذ قرار معين سواء بالطلاق أو عدمه مهما كانت المبررات. واستناداً إلى ذلك؛ فإن من يقرر هو العميل، وما دور الاخصائي الاجتماعي إلا تبصيره، ورفع مستوى الإدراك والبصيرة لديه بأبعاد الموقف، وما يتضمنه من منافع، ومضار ليصل بالعميل لرؤية عقلية شاملة للمشكلة.

12. أهمية تقيد الاخصائي الاجتماعي بمبادئ الخدمة الاجتماعية:

إن التقيد بمبادئ الخدمة الاجتماعية له دور كبير في العلاج، فالعميل متى ما شعر بأخلاقيات ومهنية الاخصائي الاجتماعي انعكس ذلك على تقبله للعلاج الاجتماعي وثقته بالمعالج، وتعاونه معه في إطار العلاقة المهنية. ومن أبرز مبادئ الخدمة الاجتماعية؛ مبدأ التقبل، ومبدأ العلاقة المهنية، ومبدأ السرية لطمأنت العميل بعدم إفشاء أسراره، كما على المستشار أو الاخصائي الاجتماعي عدم الاستشهاد بمواقف أو تجارب سابقة تعامل معها لأن ذلك يتعارض مع مبدأ السرية، ويجعل العميل يشعر بأن الممارس المهني سيجعل من مشكلته محتوى يستشهد به مع حالات مشابهة.

ومن المبادئ أيضاً التي ينبغي مراعاتها في حالات الطلاق هو حق تقرير المصير؛ أي إعطاء الزوج أو الزوجة كامل الحرية في اتخاذ القرار، لأن الهدف هو رفع مستوى العقلانية لدى الأزواج، ليدركوا بتفكيرهم العقلاني ما سيترتب على قراراتهم من منفعة أو ضرر. وهذا ما أكد عليه بعض من المتخصصين الذين تمت مقابلتهم بقولهم: «إن الطلاق أو طلب الخلع من الزوجة هو أحد الحلول لبعض الحالات التي يستحال فيها استمرار الحياة الزوجية، وعلى المستشار أن ينمي بصيرة العميل بطريقة تساعده على اتخاذ القرار بشكل سليم، وتحمل كافة العواقب لأنه هو الوحيد المخول لاتخاذ القرار بالاستمرار أو انهاء العلاقة وليس المستشار أو الاخصائي الاجتماعي».

ب. العلاج الموجه إلى بيئة العميل:

على الرغم أن أساليب العلاج في الخدمة الاجتماعية لرفع درجة استبصار الفرد بمشكلته يركز على العلاج الموجه إلى ذات العميل، وهذا ما تم توضيحه بأساليب العلاج السابقة، وما أكدته نظرية الاختيار العقلاني. إلا أنه كما تبين من أفراد العينة من المختصين بالخدمة الاجتماعية بأنه لا يمكن إغفال العلاج الموجه إلى بيئة العميل في جميع الحالات. فبعض من الحالات يكون نقص البصيرة لديهم بسبب عجز بإمكانياتهم المادية، ويعانون من ظروف اجتماعية سيئة، وكما ذكر عدد من أفراد العينة فإن التعامل مع هؤلاء يكون من خلال «مساعدتهم في تحسين ظروفهم الاقتصادية، والاجتماعية، لتخفيف حدة العوامل الضاغطة على العقل لرفع مستوى العقلانية لديهم، وزيادة درجة الوعي والاستبصار، مما يجعلهم يدركون الاضرار المترتبة على الطلاق، قبل اقدامهم عليه كخطوة لحل مشاكلهم، والتغلب على ظروفهم الاقتصادية والاجتماعية».

ويتضح من هذا التحليل لإجابات المبحوثين من المتخصصين بالخدمة الاجتماعية والعاملين في مراكز الإصلاح الأسري على التساؤل الخامس، وبذلك يتحقق الهدف الرابع المتمثل في أهمية دور الخدمة الاجتماعية العلاجي لرفع مستوى الاستبصار لدى الأفراد متخذي قرار الطلاق للحد من الظاهرة.

ملخص النتائج والتوصيات

ملخص النتائج:

استناداً إلى تحليل البيانات التي تم جمعها من مجتمع البحث من المتخصصين في الخدمة الاجتماعية والعاملين بمراكز الإصلاح الأسري فإنه يمكن توضيح ملخص لأبرز النتائج على النحو التالي:

1. غالبية المطلقين ليس لديهم مستوى عالي من العقلانية عند اتخاذ قراراتهم، واختياراتهم للطلاق كحل لمشكلاتهم الأسرية؛ بسبب عدد من العوامل الضاغطة والمؤثرة على التفكير والتي توجد غشاوة تحجز العقل عن رؤية المشكلة من كافة أبعادها.

2. الغالبية من المطلقين يندمون على قرار الطلاق بعد أن يستبصروا في واقعهم، ويدركون أن الطلاق لم يكن هو الحل الأمثل، وأن الاضرار العائدة من الطلاق عليهم وعلى أسرهم تفوق المنفعة التي كانوا يتوقعونها.

3. ليس جميع حالات الطلاق تفتقد إلى العقلانية حيث يوجد بعض الحالات وإن كانت قليلة إلا أن الطلاق كان حلاً لمشكلات أكبر كانت ستحدث للأسرة في حال استمرار الحياة الزوجية.

4. إن حالات الطلاق القليلة التي تتم بعد الاستبصار بالمشكلة، وتكون باختيار عقلاني بين الزوجين وتنتهي بالحسنى والمعروف يكون تأثيرها السلبي أقل على الزوجين وبقية أفراد الأسرة.

5. تختلف درجة الاستبصار عند المطلقين باختلاف الحالة بسبب الفروق الفردية، وطبيعة المشكلة، واختلاف الظروف الاجتماعية لكل حالة.

6. يوجد علاقة عكسية بين مستوى العقلانية (الاستبصار) ومعدلات الطلاق، فزيادة الاستبصار يؤدي إلى نقص في حالات الطلاق، والعكس صحيح.

7. يوجد عدد من العوامل الضاغطة على العقل والتفكير وهي (الانفعال، الفراغ العاطفي، المقارنة، الاستئثار بالصواب، النظر في اتجاه واحد، الضغوط النفسية والاجتماعية، نقص المعرفة والخبرة، التأثر بالآخرين، العاطفة «الحب، والكراهية»، الانحرافات السلوكية، التهرب من المسئولية، الشعور بالنقص والدونية، الغرور، الأفكار المتشائمة، قراءة أفكار الآخرين بسلبية، الانتقاء السلبي من المواقف السابقة). وهذه العوامل توجد غشاوة بين العقل والواقع، فيؤثر ذلك على إدراك الفرد للمواقف والفهم لمشكلته.

8. يركز دور الخدمة الاجتماعية العلاجي لرفع مستوى العقلانية لدى متخذي قرار الطلاق في ثلاث عمليات أساسية (الدراسة، التشخيص، العلاج).

9. يوجد خصائص شخصية، وفروق فردية في التركيبة النفسية والعاطفية بين الزوجين. وحث أفراد العينة على مراعاتها عند العملية العلاجية.

10. إن دور المعالج أو الاخصائي الاجتماعي هو مساعدة العميل لاستبصاره، وإدراكه لمشكلاته إدراكاً عقلانياً مما يسهل عليه اتخاذ القرار الصائب.

11. اتضح من نتائج الدراسة عند تقديم الاستشارات الاجتماعية أن من يتخذ القرار هو العميل نفسه دون تأثير من المستشار أو الاخصائي الاجتماعي سواءً كان تأثير مباشر كالضغط عليه ليتخذ أو لا يتخذ قرار الطلاق، أو يكون تأثير غير مباشر عن طريق الإيحاء، أو التلميح، أو التأييد له بأن قراره صائب أو غير ذلك.

12. أكد أفراد العينة على أهمية مراعاة المستشار أو الاخصائي الاجتماعي لمبادئ الخدمة الاجتماعية كمبدأ التقبل، والسرية، وحق تقرير المصير، والمهنية لما لها من دور مهم في عملية تقبل العميل للعلاج.

التوصيات

1. حث الباحثين على الاهتمام بدراسة ظاهرة الطلاق مع التركيز على الفرد كعنصر مهم ومحور رئيسي ينبغي التركيز عليه أكثر من المؤشرات الخارجية، فمتى ما استطاع الفرد أن يحكم ذاته بعقله لا عواطفه ومشاعره، قلت مشاكله، واستمتع بحياته، وأصبح تأثير العوامل الخارجية عليه محدودا.

2. على الأخصائي الاجتماعي أو المستشار الأسري أن يركز في علاج مشكلة الطلاق على رفع درجة الاستبصار لدى العميل دون أن يُعطي العميل قرارات أو حلول جاهزة، بل للعميل كامل الحرية في اتخاذ القرار الذي يرى أنه مناسب له حسب ما يتوصل له إدراكه العقلي.

3. زيادة البرامج التوعوية والتثقيفية الموجهة للأسر لرفع مستوى الوعي، والاستبصار لديهم مما يساعدهم على إدارة ذواتهم وحل مشكلاتهم.

4. زيادة عدد المتخصصين في الخدمة الاجتماعية العاملين في مجال الإصلاح الأسري، وحثهم على الالتزام بمبادئ الخدمة الاجتماعية؛ ليكون ما يقدمون من علاج أكثر فاعلية وتقبل عند محتاجي المساعدة من الأزواج.

5. زيادة اعداد الدورات للمقبلين على الزواج لرفع مستوى الوعي لديهم لمساعدتهم على إدارة شؤون حياتهم بعد الزواج بطريقة عقلانية.

المراجع:

ابن فارس، أحمد. (1979). مقاييس اللغة العربية. دار الفكر.

البشير، زهرة. (2009). أثر الطلاق في انحراف الأحداث: دراسة ميدانية لبعض الاحداث بدار تربية وتوجيه الأحداث بتاجوراء، (رسالة ماجستير غير منشورة). كلية الآداب. جامعة الفاتح. طرابلس.

الحاروني، فاطمة. (1977). خدمة الفرد في محيط الخدمات الاجتماعية. دار الفكر.

الحربي، يوسف نمير. (2015). العوامل الاجتماعية المرتبطة بظاهرة

الطلاق بين المتزوجين حديثاً، العلوم الاجتماعية والنفسية. (بحث غير منشور). جامعة الأمير نايف للعلوم الأمنية. الرياض.

حسن، محمود. (1979). مقدمة في الخدمة الاجتماعية. دار النهضة العربية.

الخطيب، سلوى عبد الحميد. (2009). التغيرات الاجتماعية وأثرها على ارتفاع معدلات الطلاق في المملكة من وجهة نظر المرأة السعودية. *مجلة جامعة الملك عبد العزيز*. 17(1)، 159-222.

خفاجي، حسن علي. (1980). الخدمة الاجتماعية. (ط20). شركة المدينة للطباعة والنشر.

الدبل، صالح عبد الله. (2013). منهج البحث الاجتماعي وتطبيقاته في المجال الأمني. مطابع الشروق.

الرديعان، خالد عمر (2008). طلاق ما قبل الزفاف: أسبابه وسمات المطلقين. مركز بحوث كلية الآداب. جامعة الملك سعود.

الرشيدي، بشير صالح. (2002). نظرية الاختيار وتطبيقاتها في علم النفس. (ط20). دار العلم للنشر والتوزيع.

السرطاوي، محمود علي. (1997). شرح قانون الأحوال الشخصية. دار الفكر العربي.

سلطان، رندا يوسف محمد. (2017). دراسة ظاهرة الطلاق المبكر في ريف محافظة أسيوط. *مجلة اسيوط للعلوم الزراعية*. 48، 3، 271-288.

الشمري، يوسف شرعان والحربي، نوال حجي. (2021). الطلاق في المملكة العربية السعودية: تطور معدلاته وخصائصه وتباينه الجغرافي. *مجلة مركز البحوث الجغرافية*. كلية الآداب. جامعة المنوفية. (31)، 155-311.

الصباب، أحمد عبد الله. (1990). أساليب ومنهج البحث العلمي في العلوم الاجتماعية. مكتبة مصباح.

عبد الباقي، أحمد صابر. (2010). أسس الخدمة الاجتماعية. مكتبة الانجلو المصرية.

عبد الله، نوري سعدون. (2011). العوامل الاجتماعية المؤثرة في ارتكاب الجريمة: دراسة ميدانية لأثر العوامل الاجتماعية التي تؤدي إلى ارتكاب الجريمة في مدينة الرمادي. *مجلة العلوم الإنسانية*. جامعة الأنبار. (10)، 132-159.

عثمان، عبد الفتاح. (1982). المدارس المعاصرة في خدمة الفرد. مكتبة الأنجلو المصرية.

عجوبة، مختار إبراهيم. (1990). الرعاية الاجتماعية وأثرها على مداخل الخدمة الاجتماعية المعاصرة، دار العلوم الاجتماعية.

العقيل، سليمان بن عبد الله. (2008). ظاهرة الطلاق في المجتمع السعودي. وزارة الشؤون الاجتماعية. مركز التدريب والبحوث الاجتماعية، الرياض.

العماني، فاضل. (2019، 11، 24). لماذا يزداد الطلاق في مجتمعنا. أسترد بتاريخ 2019/11/24. من https://www.alriyadh.com/1764585

العنزي، عيد شريدة. (2023). مناهج البحث العلمي والإحصاء. دار الرشد.

فيض الله، محمد فوزي. (1986). الطلاق ومذاهبه في الشريعة والقانون. مكتبة المنار.

المركز الإحصائي لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية. (2018). التقرير السنوي عن إحصاءات الزواج والطلاق في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية. (3).

al-Bashīr, Zahrah. (2009). Athar al-ṭalāq fī inḥirāf al-aḥdāth: dirāsah maydānīyah li-ba‘ḍ al-aḥdāth bi-Dār tarbiyat wa-tawjīh al-aḥdāth btājwrā’(in arabic). (Risālat mājistīr ghayr manshūrah). Kullīyat al-Ādāb. Jāmi‘at al-Fātiḥ. Ṭarābulus.

al-Ḥarbī, Yūsuf nhyr. (1436). al-‘awāmil al-ijtimā‘īyah al-murtabiṭah bẓāhrh al-ṭalāq bayna almtzwjyn ḥadīthan, al-‘Ulūm al-ijtimā‘īyah wa-al-nafsīyah (in arabic). (baḥth ghayr manshūr). Jāmi‘at al-Amīr Nāyif lil-‘Ulūm al-Amnīyah. al-Riyāḍ.

al-Khaṭīb, Salwá ‘Abd al-Ḥamīd. (1430). al-taghayyurāt al-ijtimā‘īyah wa-atharuhā ‘alá artfā‘ mu‘addalāt al-ṭalāq fī al-Mamlakah min wijhat naẓar al-mar’ah al-Sa‘ūdīyah(in arabic). Majallat Jāmi‘at al-Malik ‘Abd al-‘Azīz. 17 (1), 159222-.

Sulṭān, Randā Yūsuf Muḥammad. (2017). dirāsah Ẓāhirat al-ṭalāq al-mubakkir fī rīf Muḥāfaẓat Asyūṭ(in arabic). Majallat Asyūṭ lil-‘Ulūm al-zirā‘īyah. 48 _ 3), 271288-.

al-Shammarī, Yūsuf Shar‘ān wālḥrby, Nawāl Ḥajjī. (2021). al-ṭalāq fī al-Mamlakah al-‘Arabīyah al-Sa‘ūdīyah : Taṭawwur m‘dlāth wa-khaṣā’iṣuhu wtbāynh al-jughrāfī (in arabic). Majallat Markaz

al-Buḥūth al-jughrāfīyah. Kullīyat al-Ādāb. Jāmiʿat al-Minūfīyah. (31), 155-311.

ʿAbd Allāh, Nūrī Saʿdūn. (2011). al-ʿawāmil al-ijtimāʿīyah al-muʾaththirah fī irtikāb al-jarīmah : dirāsah maydānīyah li-athar al-ʿawāmil al-ijtimāʿīyah allatī tuʾaddī ilá irtikāb al-jarīmah fī Madīnat al-ramādī (in arabic). Majallat al-ʿUlūm al-Insānīyah. Jāmiʿat al-Anbār. (10), 132159-.

al-ʿUmānī, Fāḍil. (1440, 11, 4). Li-mādhā yzdād al-ṭalāq fī mujtamaʿinā (in arabic). astrd bi-tārīkh 211443/11/h min https : / / www. alriyadh. com / 1764585.

Allingham, M. (2002). Choice Theory: A Very Short Introduction. Oxford.

Fink, E. et al. (1967). The Field of Social Work (New York: Holt, Rinehart. and Winston. 4th ed.

Friedlander, Walter. A. (1955). Introduction to Social Welfare. New Jersey. Prentice-Hall. Inc.

Gilboa, I. (2010). Rational Choice. Cambridge, MA: MIT Press.

Glasser, M. (1999). Choice Theory: a new Psychology of Personal Freedom. Harper Perennial. New York.

Green, S. L. (2002). Rational Choice Theory: An Overview. Baylor University.

Helzner, J. (1983). The Logic of decision. University of Chicago.

Hmilaton, G. (2017) Theory and Practice of Social Case Work, Andesite. Press, U.S.A.

Jones, M. K. 2021. "The Concept of Rationality in Introductory Economics Textbooks." Citizenship, Social and Economic Education 20 (1): 37–47.

Kwok, Joseph. (2003). Social welfare. social capital and social work: personal reflection of a Hong Kong Social Worker. *the Journal of Social Policy and Social Work*. Japan College of Social Work.

Rosalie, Ambrosino. (2001). Social Work and Social Welfare: An Introduction. Belmont Wadsworth Thomson Learning.

جامعة حائل
University of Ha'il

Journal of Human Sciences
At Hail University

Journal of Human Sciences

A Scientific Refereed Journal Published by University of Hail

Seventh year, Issue 24
Volume 2, December 2024

Arcif Analytics

Print 1658 -788 X
Online E- 8819-1658